

ثروات أكبر ٥٠٠ ثري

في إسرائيل تتضخم

ب ٧ أضعاف وتيرة

ارتفاع النمو الاقتصادي!

صفحة (٦) ة

تغطية خاصة:

ميزانية إسرائيل ٢٠١٩:

هكذا يُملي الاحتلال

السياسة الاقتصادية!

صفحة (٧) ة

المنتدى الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٨/٦/٢٦ الموافق ١٢ شوال ١٤٣٩ هـ العدد ٤٢٠ السنة السادسة عشرة

الجيش الإسرائيلي يتهم «حماس» بتنظيم إطلاق الطائرات الورقية ويحملها مسؤولية ما قد يترتب على ذلك!

«تحليلات: بيان الجيش يشير إلى إعلان انتهاء مرحلة الانضباط حيال ما يعتبره «إرهاب الطائرات الورقية»!»



(أخـب)

إن بيان الجيش يوجه رسالة إلى «حماس» فحواها أن مرحلة الانضباط انتهت، وأن عنوان المرحلة المقبلة واحد ووحيد، وهو «حماس». كما أن كشف النقاب عن أسماء وصور أفراد «حماس» الضالعين في «إرهاب الطائرات الورقية» يهدف إلى زيادة الضغط، والتلميح باحتمال المساس بهم أيضاً.

انتخاب هيرتسوغ رئيساً للوكالة اليهودية بخلاف رغبة نتنياهو!

اجتماع مع زعماء اليهود في الشتات ورؤساء الوكالة اليهودية، كان من المقرر عقده أمس الاثنين.

وقالت تقارير إنه عندما التقى أعضاء اللجنة مع نتنياهو ليقدموا له توصياتهم، قام رئيس الحكومة بتوبيخهم بسبب فشلهم في مقابلة شتاينيتس، المرشح المفضل لديه، وطلب منهم الاجتماع معه قبل تقديم توصياتهم النهائية، واجتمعت اللجنة مع شتاينيتس لكن بعد ذلك بوقت قصير أعلنت أنها اختارت هيرتسوغ.

تجدر الإشارة إلى أنه في العام ٢٠١٦، علقت الحكومة قرارا يقضي بضمأن الصلاة التعددية الدائمة لغير اليهود الأرثوذكس في حائط المبكى، بسبب الضغط من طرف زعماء أحزاب اليمين، وادى ذلك إلى أزمة مبررة في العلاقات بين إسرائيل والشتات، حيث قال العديد من ممثلي اليهود العالميين إنهم «شعروا بالخيانة من جانب الدولة اليهودية».

[طالع تغطية خاصة حول العلاقات بين إسرائيل ويهود الولايات المتحدة ص ٥]

أمر عسكري جديد يمنع الفلسطينيين من أي إمكانية للاعتراض على أوامر هدم أصدرتها الإدارة المدنية ضد مبان جديدة!

«بتسيلم»: الأمر الجديد مدماك إضافي في سياسة التخطيط والبناء التي تطبقها إسرائيل

في الضفة الغربية وتهدف إلى منع أي تطوير فلسطيني وسلب أراضي الفلسطينيين»

وأشار البيان إلى أن الإجراء القضائي لبحث الاعتراض على أمر هدم (المنوع الآن بموجب الأمر الجديد) والذي يتم وفقاً لقانون التخطيط والبناء لا يمنع هدم المنزل ولا يتيح للسكان تسوية مكانتهم والانتقال إلى تسيير حياتهم في مجرى معقول، والفائدة الوحيدة التي يجنيها مقدم اللتماس الذي يتهدد منزله خطر الهدم هي استصدار أمر مؤقت لإجراء الهدم وتجديد الوضع القائم حتى صدور قرار المحكمة في شأن الهدم، ونظرا لطول مدة الإجراءات يستطيع الملتمسون البقاء في منازلهم وهم مطمئنون إلى أنه لن يهدم خلالها. غير أن الأمر المؤقت في المقابل يمنعهم من إقامة مبان جديدة بما يناسب احتياجاتهم كما يمنع ترميم المباني القائمة وتوصيل الموقع بالشبكات الحيوية وبناء المباني العائمة - أي أن الأمر المؤقت يجعد لفترة طويلة حياة مقدمي اللتماسات ويلقي بهم إلى حالة من انعدام اليقين تجاه مستقبلهم.

أما المفزى الأساسي من الأمر الجديد، بحسب «بتسيلم»، فهو إلغاء إمكانية المراجعة القضائية لأوامر الهدم وسياسة التخطيط والبناء التي تطبقها إسرائيل في الضفة الغربية، علما أنه إجراء شكلي لا أكثر لكن هذا لا يعني أنه ينبغي الاستخفاف بتبعات الأمر الجديد إذا تذكرنا أن المظهر الشكلي جزء أساسي من نظام الاحتلال وأن إسرائيل تحرص كثيراً على المحافظة عليه، من ذلك حرصها على وجود جهاز تطبيق القانون العسكري والمحاكم العسكرية والإجراءات «القانونية» للاستيلاء على مئات ألوف الدونمات في الضفة الغربية.

وشددت المنظمة على أن استعداد إسرائيل للتخلي في هذه الحالة حتى عن المظهر الشكلي يدل على سعي منها لتسريع وتيرة ونطاق سلب أراضي الفلسطينيين في أنحاء الضفة، كما يدل على ثققتها بأنها لن تضطر إلى تحمل تبعات المسؤولية عن النتائج الوخيمة للخرقات الخطيرة، لا على المستوى المحلي ولا على المستوى الدولي.

قال وزير التربية والتعليم الإسرائيلي نفتالي بينيت، رئيس حزب البيت اليهودي، إنه يجب إطلاق النار صوب مطلقى الطائرات الورقية والبالونات الحارقة من قطاع غزة.

وأضاف بينيت، في سياق حديث إذاعي أمس الاثنين، أن استهداف هؤلاء هو السبيل الأخلاقي والعملي الوحيد لمنع تصعيد الأوضاع الأمنية في منطقة الحدود مع القطاع. وأشار إلى أن مطلقى تلك الطائرات والبالونات ليسوا أطفالا وإنما «إرهابيون».

من ناحية أخرى قال بيان صادر عن المناطق بلسان الجيش الإسرائيلي إن إطلاق الطائرات الورقية والبالونات الحارقة من قطاع غزة بدأ بحراك شعبي غير أن حركة «حماس» هي التي تعمل في الأسابيع الأخيرة على تنظيم إطلاق هذه الطائرات والبالونات.

وأضاف المناطق العسكري الإسرائيلي أن نشطاء حماسويين ينتجون كميات كبيرة منها ويستخدمون المواد الحارقة الموجودة في مخازن الحركة. وحمل «حماس» المسؤولية عما يمكن أن يترتب على ذلك، وتضمن البيان صورا وأسماء لبعض أفراد الخلايا التي تطلق الطائرات والبالونات.

ورات وتحليلات إسرائيلية أن بيان المناطق العسكري هذا يشير إلى إعلان الجيش الإسرائيلي عن انتهاء مرحلة الانضباط حيال ما يعتبره «إرهاب الطائرات الورقية».

وكتب طال ليف- رام، المحلل العسكري لصحيفة «معاريف»، أنه على خلفية النقد الموجه إلى سياسة الرد التي يتبعها الجيش الإسرائيلي، والضغط المتصاعد على المؤسسة السياسية، قال بيان المناطق بلسان الجيش الإسرائيلي إن حركة «حماس» تمارس «إرهاب الطائرات الورقية» منذ بدايته وحتى الآن.

وأضاف المحلل أن هذا البيان ينطوي على دلالة عملية، وهو ليس مجرد كلمات تطلق في الهواء. كما يشمل بيان الجيش الإسرائيلي كشفًا لكيفية تنفيذ «إرهاب الطائرات الورقية»، وهو كشف لا يهدف إلى تحقيق غايات دعائية فقط. ومن ناحية عملية، يجهد هذا البيان الأرضية لمهاجمة الخلايا «الإرهابية» التي تقوم بإطلاق الطائرات الورقية، فضلاً عن أنه يلزم الجيش الإسرائيلي بأن يتصرف عسكريا بما يتلاءم مع مواجهة هذا النوع

صادق مجلس أمناء الوكالة اليهودية بالإجماع، أول أمس (الأحد)، على تعيين رئيس المعارضة عضو الكنيست إسحاق هيرتسوغ (من «المعسكر الصهيوني») كرئيساً للوكالة اليهودية خلفا لنتان شيرانسكي، الذي أشغل هذا المنصب خلال الأعوام التسعة الفائتة.

وقال عدد من أعضاء مجلس الأمناء إن مقربين من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو مارسوا الضغوط عليهم لتأجيل التصويت لمدة شهر.

ومن المتوقع أن يتولى هيرتسوغ، الذي سبّعتين عليه التخلي عن مقعده في الكنيست، منصبه في وقت لاحق من هذا الصيف. ومن غير الواضح حاليا من سيحل محله كزعيم للمعارضة البرلمانية في الفاتح من شهر آب المقبل.

وكان نتنياهو راغبا بأن يتولى وزير الطاقة يوفال شتاينيتس، المقرب منه، هذا المنصب لكن تسرع من أصل عشرة أعضاء في لجنة الترشيح للمنصب صوتوا لصالح هيرتسوغ وأوصوا بتعيينه.

وذكر رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، أبراهام دوفدفاني، الذي ترأس لجنة الترشيح المذكورة، أنه وأعضاء اللجنة بحثوا عن بديل لشيرانسكي لمدة

أمر عسكري جديد يمنع الفلسطينيين من أي إمكانية للاعتراض على أوامر هدم أصدرتها الإدارة المدنية ضد مبان جديدة!

«بتسيلم»: الأمر الجديد مدماك إضافي في سياسة التخطيط والبناء التي تطبقها إسرائيل

في الضفة الغربية وتهدف إلى منع أي تطوير فلسطيني وسلب أراضي الفلسطينيين»

قالت منظمة «بتسيلم» الإسرائيلية لحقوق الإنسان إنه في يوم ١٧ حزيران الحالي دخل إلى حيز التنفيذ الأمر العسكري الجديد رقم ١٧٩٧ الذي يمنع الفلسطينيين من أي إمكانية للاعتراض على أوامر هدم أصدرتها الإدارة المدنية ضد مبان جديدة. وأكدت أن ذلك يعني أن

إسرائيل تستطيع منذ الآن هدم منازلهم فوراً.

وجاء في بيان صادر عن هذه المنظمة: بلغة قانونية منمقة يحدد الأمر أن كل مراقب من الإدارة المدنية مخول بإصدار تعليمات بإزالة» مبنى جديد، بما في ذلك المباني التي لم ينته العمل على إنشائها، أو المباني التي انتهى العمل على إنشائها خلال نصف العام الأخير. أما بخصوص المباني السكنية فيستطيع أي مراقب إصدار تعليمات بهدمها إذا لم يتم الانتقال للسكن فيها بعد أو إذا لم يمض بعد ٣٠ يوما على هذا الانتقال. وأما من يملك رخصة بناء تخض المبنى فيإمكانه تقديم طلب لإلغاء أمر الهدم خلال ٩٦ ساعة وإذا لم يتم تقديم مثل هذا الطلب خلال الفترة المذكورة ولم يهدم المالك المبنى بنفسه يحق عندئذٍ للمراقب «إزالته عن الأرض وإزالة كل ما هو موصول به» بشرط أن المبنى «لا يقع ضمن حدود خريطة هيكلية مفضلة» وبعد استشارة المستشار القانوني أو من ينوب عنه.

وتابع البيان: ليست هذه هي المرة الأولى، التي تحاول فيها الدولة حرمان الفلسطينيين من اللجوء إلى الإجراء القضائي بموجب قانون التخطيط والبناء. فقبل نحو عام استخدمت طريقة أخرى، استحدثت في الأصل من أجل إخلاء بؤر استيطانية: أعلن الجيش منطقة تسكنها جماعة بأكملها «منطقة محددة»، وأمر بإخلاء جميع الممتلكات القائمة عليها دون الحاجة إلى إصدار أوامر هدم لكل مبنى على انفراد. وحتى الآن أصدرت الدولة أوامر كهذه ضد ثلاثة تجمعات وقدمت هذه التجمعات بدورها التماسا لمحكمة العدل العليا لم يصدر فيه قرار بعد.

الاسرائيلي المنتدى

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

عن تشويه الوعي الإسرائيلي الجمعي!

بقلم: أنطوان شلحت

يتج التحليل، الذي يقدمه دانييل بار طال، البروفسور في علم النفس السياسي، حول تكريس القيادة السياسية الإسرائيلية ومن قبلها الصهيونية لشعور انعدام الأمن والخوف الدائم لدى اليهود الإسرائيلييين، بغية توظيفه من الناحيتين السياسية والاجتماعية وسواهما (طالع الترجمة الخاصة بـالمشهد الإسرائيلي» لهذا التحليل، ص ٢)، فرصة للإطالة على جانب من أدوات تشويه الوعي الإسرائيلي الجمعي.

ولتيسير قراءة ما يتداعى من هذا التحليل، عبر تعاقفه مع تحليلات أخرى للخبير نفسه، نشير إلى أن بار طال قدم الكثير من المساهمات في مضمار الوصف العلمي المنهجي للأساس النفسي، الاجتماعي الذي يقف عليه الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، ولا سيما في كتابه الموسوم بـ «العيش مع الصراع: تحليل نفسي-اجتماعي للمجتمع اليهودي في إسرائيل»، الذي صدر عام ٢٠٠٧، ولم يزعم فيه، آنذاك، تحليل جميع العوامل والمنطومات والسيرورات النفسانية الصالفة في الصراع، بل ركز على الأساسي منها، أي تلك التي تؤثر بصورة بالغة في إدراك الواقع، من طرف المجتمع اليهودي في دولة الاحتلال، بقدر ما تؤثر في السلوك الجمعي لهذا المجتمع.

وكان الإطار النفسي لذلك الكتاب من تحصيلات كون مؤلفه باحثاً وأخصائياً نفسانياً-اجتماعياً- سياسياً، سبق له أن أشغل منصب رئيس «الشركة العالمية لعلم النفس السياسي»، علاوة على أنه محاضر في جامعة تل أبيب، وتنهل أبحاثه، بقدر كبير، من المقاربة العقلية-الشعورية، التي تعتبر البشر «أعضاء في أطر اجتماعية»، ونتيجة لذلك فإنهم يتأثرون بعذه الأطر على نطاق واسع.

وفي الفترة الأخيرة (منذ أواخر عام ٢٠١٦) عاد بار طال وقدم، من خلال حقل الإطار النفسي ذاته، مقاربات جديدة في ذات المحور، وتناولت إحداهما ما أسماه «واقع إسقاط الساسة الإسرائيلييين السلام عن جدول أعمالهم»، فيما غاصت مقاربة أخرى على الطرق والوسائل، التي تلجا دولة الاحتلال الإسرائيلية إليها من أجل حجب معلومات ذات صدقية لا يرقى إليها أي شك، تتعلق بممارساتها إزاء الفلسطينيين، عن رأيها العام وعن الأسرة الدولية، وانتقلت هذه المقاربة الأخيرة من فرضية فدواها أن هناك تقاطعاً بين ساسة هذه الدولة وبين مجتمعها اليهودي الذي يعيل، في أغليته الساحقة، إلى تجنّب النظر إلى صورته في المرأة

كما انتقلت من أن هذه الطرق والوسائل سبق أن استعملت بعد عام ١٩٤٨ وانحسرت لفترة وجيزة، وعادت بقوة منذ سنوات الألفين وصولاً إلى يومنا هذا، وهي تنطوي على هروب من الواقع نحو مزارع مختفلة لا يمكن أن يقبل بها سوى مجتمع وعيه مشوّه.

وسبق للفيلسوف الكندي تشارلز تايلور أن عرّف في مقالته «سياسة الوعي» (٢٠٠٣) «الوعي المشوّه» بأنه وعي مغلوط بشكل متعمد لدوافع سياسية ضيقة. يبدأ بار طال مقاربتة هذه التساؤل التالي: ما الذي يجعل أي تقرير يتعلق بالمساس بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ يفضي الزعامة السياسية والمجهر المؤيد لها في دولة الاحتلال الإسرائيلية؟

ويجيب قائلاً: إن الإجابة عن هذا السؤال سهلة وجلية لكل من تلقى بضعة دروس في علم النفس، وأحد المعطيات والنتائج الواضحة والمتكررة تتمثل في أن أغلبية البشر لا ترغب في الاستماع إلى الانتقادات توجه لها أو إلى المجموعة التي تترى نفسها منتزعة إليها، كما أنها تميل إلى رفض مثل هذه الانتقادات جملة وتفصيلاً، فلنأخذ على سبيل المثال الشخصيات العامة، التي تُتهم بانتخاب مخالفتا لوقائع السلوك الأخلاقية، بصورة عامة فإن ردة فعل هذه الشخصيات الأولية تتضمن إنكار الأفعال المنسوبة إليها ومهاجمة من بينهاها، وعندما يتم مجتمع معين بكمله بأفعال غير أخلاقية، نجد أن أفراد هذا المجتمع لا يذخرون جهداً في سبيل إخفاء المعلومات، وذلك لأنهم غير مؤهلين أو غير قادرين على النظر إلى صورتهم في المرأة، وفي المعتاد يستمد الناس هويتهم الاجتماعية من صورة المجتمع، فإذا ما بدت هذه الهوية سلبية، فإن مثل هذا التقدير يؤثر أيضاً على تقديرهم الشخصي، وإذا ما نظرنا إلى سلوك شعوب مختلفة كاملة، فسوف نشخص بوضوح مثل هذا السلوك، فالفرنسيون رفضوا لعقود عديدة كشف أفعالهم إبان حرب الجزائر، وهناك اليابانيون الذين ما زالوا حتى الآن يواجهون صعوبة في الاعتراف بأنهم حولوا عشرات آلاف النساء من الصين وكوريا إلى وسميات لتحسين المزاج الجنسي لجنود القيصر، كذلك ما زال الالكيكيون والهولنديون يواجهون صعوبة في الحديث عن المظالم والأهوال التي ارتكبوها في المستعمرات، وفي تركيا ما زالوا يحاكمون الأفراد الذين يجزؤون على التحدث عن المذبحة التي ارتكبتها الأتراك ضد الأرمن قبل أكثر من مئة عام.

وبرأيه يواجه اليهود في دولة الاحتلال الإسرائيلية الصعوبة ذاتها كما سائر الشعوب الأخرى، والقصد صعوبة النظر إلى صورتهم في المرأة والاعتراف بأفعالهم التي لا تتماشى وقواعد الأخلاق والسلوك الإنساني وتتناقى مع القانون الدولي، غير أن الحالة الإسرائيلية تعتبر أصعب وأعوص من سواها، فما يزال المجتمع الإسرائيلي في خضم صراع دموي مستمر مع الشعب الفلسطيني، وفي ظل هذا الواقع ثمة أهمية قصوى لضرورة أن يتبنى أفراد المجتمع روايات الزعامة التي تقود الشعب في الصراع، وفي أن يتقبل المجتمع الدولي صمة هذه الروايات، وتسعى هذه الروايات إلى تكريس «عدالة طريق المجدت»، وترفض ذات أهداف المجموعة المناوئة، كما أنها تُشخص التهديدات وتقرح شروطها لضم أمن المجتمع، وتميز بين الخصم

الذي ينظر إليه بأنه ذو صفات وسمات دونية وفضة، وبين مجموعة الانتماء التي يجري تعظيمها عن طريق نسب صفات وسجايا إيجابية، وأخلاقية بشكل خاص، «لبناء هذه المجموعة ذاتها، وينظر إليها كضحية في الصراع الطويل والمستمر. وقد يهيننا من هذه المقاربة كذلك أن بار طال يترقن، من ضمن أدوات حجب المعلومات، إلى دور وسائل الإعلام، فأشار إلى أن السلطة الإسرائيلية تمتلك أيضاً قنوات اتصال وإعلام خاصة بها من أجل بث وترويج معلومات تتلاءم مع الرواية التي ترغب في تكريسها، كما أن المتحدثين ودوائر الدعاية والإعلام لا يكتفون بالتحدث فقط، وإنما أيضاً يتكبتون ويلتقطون الصور، وينتجون أفلاما قصيرة تُبث وتُنشر في سائر الشبكات الممكنة، ونكر أن الزعامة الحالية في إسرائيل تمتلك قنوات بث ونشر غير حكومية، أقيمت بওয়ারها أو بওয়ার مؤيديها، ومن هذه القنوات صحيفة «يسرائيل هيوم»، وهي بملكية شلدون ألدسون، وتوزع بمئات آلاف النسخ مجاناً في أنحاء البلد ويتم توزيعها في القطارات ومحطات الحافلات وعيادات المرضى وأماكن كثيرة أخرى؛ «قناة التلفزة ٢٠»، وهي «قناة التراث» سابقاً، والتي تؤكد على الرسائل المنسجمة مع الروايات المهمة للمؤسسة وأخيراً أخذت تبث بسرعة أيضاً برامج الواقع وذلك خلفا لغايتها الأصلية. وفي عام ٢٠١٥ ذكر تقرير أن التلفزيون التجاري الإسرائيلي يحصل على ملايين الشواكل في مقابل تمرير رسائل حكومية في برامجه، كما هي الحال على سبيل المثال في شركة «الامتياز» «كيش» (قناة التلفزة الثانية) التي تلقت من الدولة ما لم يقل عن ١٠ ملايين شيكل في ذلك العام.

وقال الخبير إنه في هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن تدخل رئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو في المحاولات الرامية إلى التحكم والسيطرة على برامج القنوات الإعلامية المختلفة بات أمر غير خاف على أحد، وكذلك أيضاً محاولات تفتياهو ونفسه الخبيلة دون صعود هيئة البث العامة كهيئة إعلامية مستقلة، وما يزال هذا الأخير مشغولاً حتى عنقه بهذا عمل التحكم والسيطرة، كما تبث ذلك أحر المستجدات المرتبطة بأوضاع وسائل الإعلام المتعددة في إسرائيل

(طالع مادة هشام نفاع، ص ٨)

تقرير جديد لجمعية حقوق المواطن: إسرائيل تقوم بحفر الآبار في مناطق الضفة الغربية واستخراج المياه ونقلها للمستوطنات بكميات كبيرة!

قال تقرير جديد لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل إن إسرائيل تقوم بحفر الآبار في مناطق الضفة الغربية واستخراج المياه ونقلها للمستوطنات بكميات كبيرة تكفي للاستخدام البيتي وتطوير الزراعة، في المقابل، يعاني الفلسطينيون من توفّر المياه بكميات قليلة جداً، ففي بعض قرى الضفة الغربية تتوفّر المياه في الصابير في أيام محدّدة من الأسبوع، ويقوم السكان بتخزين المياه لاستخدامها خلال باقي أيام الأسبوع، وهذا الوضع يزداد سوءا في فصل الصيف. وأضاف التقرير أنه في قرى مناطق ج يضطر السكان إلى توفير المياه بواسطة الخزانات المتنقلة وهو أمر مكلف جداً نابع من تعنّت إسرائيل ومنعهم من مد شبكات المياه بحجة عدم توفر خرائط هيكلية مناسبة ومنظمة، وأشار إلى أنه في العام ١٩٩٥ عقد اتفاق مرحلي بين إسرائيل السلطة الفلسطينية يرض على لجنة مياه مشتركة للطرفين، ويؤسس للجنة مياه مشتركة للطرفين. وفي إطار هذا الاتفاق يتم السماح للسلطة الفلسطينية باستخراج المياه من مناطق أ و ب، وهي تشكّل ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وذلك بشرط أن تصادق إسرائيل على مكان وعمق الحفريات. وبما أن هذه الحفريات لا توفر كميات المياه المطلوبة تضطر السلطة الى شراء المياه من إسرائيل.

ولفت التقرير إلى أنه في معرض الرّد على طلب توفير المعلومات الذي تقدّمت به جمعية حقوق المواطن، قدّمت الإدارة المدنية وشركة «مكوروت» بعض المعطيات حول توفير المياه للضفة الغربية في الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٦، وهي الأعوام التي لم تعمل خلالها لجنة المياه المشتركة بسبب معارضة الفلسطينيين لطريقة إدارتها.

توفير المياه

ووفقاً للمعطيات التي قدمتها شركة «مكوروت»، فإن كميات المياه التي تم توفيرها في العام ٢٠١٦ للفلسطينيين والمستوطنين في الضفة الغربية - لا يشمل مناطق غور الأردن - هي ٩٠٨ مليون متر مكعب من بينها ٧٦٧ مليون متر مكعب تم نقلها على يد «مكوروت» من داخل الخط الأخضر والباقي- ١٤٢ مليون متر مكعب- تم توفيرها من حفریات «مكوروت» في الضفة الغربية.

وتبين أن شركة مكوروت تعمل في أكثر من ٥٠ موقع حفریات في الضفة الغربية. وتم استخراج ٤٧٨ مليون متر مكعب منها خلال العام ٢٠١٦. وبما أن المعطيات تشير إلى أن ١٤٢ مليون متر مكعب من المياه المستخرجة من حفریات «مكوروت» في الضفة الغربية تُنقل للفلسطينيين والمستوطنين في الضفة الغربية- لا يشمل غور الأردن- فالاستنتاج هو أن ٣٣٧ مليون متر مكعب من المياه المستخرجة من حفریات «مكوروت» في الضفة الغربية تُنقل لاستخدام غور الأردن وحده.

تقسيم المياه

في العام ٢٠١٦ وفرت شركة «مكوروت» للفلسطينيين في الضفة الغربية وغور الأردن ٦٧٦ مليون متر مكعب من المياه. وفي العام ٢٠١٠ تم توفير ٥٢٢٢٧ مليون متر مكعب من المياه للفلسطينيين من المهم الإشارة إلى أنه بالإضافة للمياه التي توفرها شركة «مكوروت» يحصل الفلسطينيون على المياه من الحفریات التي تقوم بها السلطة الفلسطينية.

وفي العام ٢٠١٦ وفزت شركة «مكوروت» للمستوطنات في الضفة الغربية- لا يشمل غور الأردن- ٣١٨٢ مليون متر مكعب من المياه، وفي العام ٢٠١٠ تم توفير ٢٤٢٧ مليون متر مكعب من المياه للمستوطنات. ووفقا للحسابات التي قامت بها جمعية حقوق المواطن، فإنه إذا تم نقل ٣٣٧ مليون متر مكعب من المياه لغور الأردن من مياه حفریات «مكوروت» في الضفة الغربية في العام ٢٠١٦ (راجعوا الأرقام أعلاه). وبما أن «مكوروت» وفرت في السنة ذاتها ٨٢٦٢ مليون متر مكعب من المياه للفلسطينيين في غور الأردن، يمكن الاستنتاج من ذلك بأن كمية المياه التي نُقلت للمستوطنات في العام ٢٠١٦ - بما فيها مستوطنات غور الأردن- وصلت الى ٥٦٩٩ مليون متر مكعب.

حفریات المياه

حفریات المياه في الضفة الغربية مشروطة بتصريح وموافقة لجنة المياه المشتركة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى تصريح الإدارة المدنية. في الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٦ حصل الفلسطينيون على تصريح لتشغيل حفریات في موقعين جدديين، لكن خلال هذه الفترة قامت الإدارة المدنية برفض عقوبات ضد ٢٨ موقعا للحفریات وهدمت ١١ موقعا منها.

بقلم: دانيئيل بار طال (*)

تبدو كما لو أنها أحجية؛ لماذا يعيش مواطنو دولة تمتلك هذه القوة العسكرية- وتنسب لها مصادر أجنبية حيازة سلاح نووي- كل هذا القلق تجاه أمنهم؟ شعور انعدام الأمن هو جزء لا يتجزأ من تجربة العيش في إسرائيل، بالنسبة للمواطنين اليهود خاصة. بناء على ذلك يجب توصيف هذا الشعور من أجل فهمه، وفهم استخدامه المخادع كما يتهره السياسيون وتنتهزه القيادة، وتأثيره منقطع النظر على المجتمع وعلى الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

انعدام الأمن ظاهرة نفسية، وهي تختلف عن الشعور بالخوف على الرغم من العلاقة الوطيدة بينهما. انعدام الأمن هو ردّ ذهني بطبعه، أما الخوف فهو شعور سلبي يقهر في حالات التهديد والخطر. غالباً، يظهر الخوف بشكل تلقائي، دون سيطرة. التهديدات أو المخاطر التي تخلق الخوف تظهر من خلال تجارب الحاضر، مثلاً، عندما نرى حافلة باص مدمرة نتيجة عملية، وأحياناً بسبب تجارب الماضي- الخوف من صافرة الإنذار، مثلاً، قد يرافقتنا بسبب صافرات أنذرت قبل سقوط الصواريخ سابقاً. ويمكن للخوف كذلك أن ينتقل من خلال التعلم، من مصادر مختلفة، مثل الأهالي، المعلمين أو القيادات.

في الـDNA،

كيف يتطوّر انعدام الأمن؟ عندما يميّز الإنسان خطراً في حالة معينة، يخصص قدرته على الاحتماء أمام هذا الخطر. إذا ما قدر بأنه سيستصعب الاحتماء، سي شعر بانعدام الأمن - إنه يعتقد نفسياً، يراقفه الخوف أحياناً- هذه المعتقدات، التي تتعلق بالأمن وانعدام الأمن، تتحرك على قوس واسع، وبسبب وجود اختلافات ثقافية وشخصية بين الناس المختلفين، يمكن أيضاً تغيير هذه المعتقدات من خلال الإقناع. إن المعتقدات التي تتعلق بالأمن وانعدام الأمن لا تميّز الأفراد فقط، إنما المجموعات أيضاً، كما المجتمعات والأمم. في مجتمعات تعاني تهديداً دائماً، يمكن للمعتقدات المتعلقة بالأمن أن تتحول إلى معتقدات شائعة، أن تصبح مركزاً لجدل مستمر في الرأي العام، وأن تكون عاملاً حاسماً يفرض فعلاً اجتماعياً. في حالات الصراعات غير القابلة للسيطرة - العنيفة، المستمرة، والتي تبدو مستحيلة الحل، مثل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني - تتحول هذه المعتقدات إلى جزء من إيّوس (روح) الصراع.

في المجتمع اليهودي في إسرائيل، تساهم معتقدات الأمن بخلق شعور بالوصومية والتماثل بين أبناء المجتمع وشعورهم بالاختلاف عن الأمم الأخرى. إلى جانب معتقدات أخرى تشكل إيتيموس الصراع (مثل الاستحقاق، أو نزع الشرعية عن الفلسطينيين، أو تعظيم اليهود)، فإن معتقدات الأمن في إسرائيل هي المنظر الذي من خلاله يشاهد أبناء المجتمع عالمهم، ويجمعون المعلومات الجديدة.

معتقدات الأمن الاجتماعية لا تُخزّن في الخلفية المعرفية لأبناء المجتمع، وإنما تظهر في عدة منوجات ثقافية - مثلاً، في الكتب والأفلام، في وسائل إعلام المجتمع، الصحافة، التلفزيون، الإذاعة، وتمثّل في المؤسسات الاجتماعية وفي جهاز التعليم.

هل تذكرون القنبلة؟

نسعى جميعاً، في نهاية المطاف، إلى الرفاهية الشخصية، الناس، بطبيعتهم، يجب أن يشعروا بأمن شخصي وقومي. لذلك، فإن لحالة انعدام الأمن إسقاطات نفسية واسعة؛ إنه يدفع باتجاه خلق حالة أمن، يعيل إلى الالتزام بالأوضاع المواقفة والامتناع عن المجازفات والأوضاع المشكوك بها؛ يعيل إلى خلق الجمود الفكري الذي يضيق الانفتاح على الأفكار الجديدة؛ يزيد الحساسية تجاه المخاطر الممكنة - ويصل ذلك أحياناً إلى مبالغة في تمييز الخطر حتى في حالات غير مهددة. علاوة على ذلك؛ عندما لا يكون الدفاع ناجعاً ولا الامتناع، فإن انعدام الأمن يمكنه أن يؤدي إلى عدوانية تجاه ما يستوعب كصدر للتهديد.

انعدام الأمن يشيخ الامتثالية والهرولة خلف قيادات من نموذج «سيد الأمن» (وهو لقب رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي يتنامين نتانياهو- المحرز)، إنما، وبعكس ما يحاول السياسيون تسويقه، فإن انعدام الأمن ليس مصطلحاً محايداً؛ إن الإحساس بانعدام الأمن (أو الإحساس بالأمن) لا يتعلّق بعدد القنابل النووية المنسوبة لإسرائيل، ولا بعدد طائرات الـ F٢٥ التي تمتلكها، بل هو في الواقع يتعلّق بالمفهوم الذاتي عند كل شخص وأخر؛ كل واحد منا يبني الإحساس بالأمن أو انعدام الأمن على



العنف الإسرائيلي؛ ثنائية القتل والبكاء.

تحليل نفسي سياسي

لماذا يخاف الإسرائيليون إلى هذا الحدّ ومن المستفيد؟

****«أن تكون إسرائيلياً يعني أن تعيش خوفاً وجودياً» - على ذلك نشأنا وهكذا نربي الأجيال القادمة، ما الذي تفعله بنا الضغوط الدائمة، وهل يتعيّن علينا أن نعيش مع هذه المخاوف أبداً؟****

الانشغال المركزي والمكثّف بالأمن، كما ادعى باحثون سابقاً، إلى قيمة ورمز متفوّق، بل حتى إلى ديانة تسيطر معتقداتها على الإيّوس الإسرائيلي.

جذور المعتقد

في شكلها الأكثر أساسية، تستند المعتقدات الاجتماعية المتعلقة بأمن إسرائيل على التجارب والمعلومات التي تُنقل عبر قنوات ومنظمات مختلفة، فيما يتعلّق بالصراع مع الفلسطينيين وباقي الجهات التي تعمل في المحيط. كل أبناء المجتمع ينكشفون على الذاكرة الجماعية للشعب اليهودي في مؤسسات التربية، المجتمع والثقافة. يتعرّفون على الإيديولوجيات والمواقف السياسية المختلفة التي يشكل الأمن مصطلحاً أساسياً فيها، إنما تتلصق به معان وتابوات مختلفة. بالإضافة إلى الواقع العنيف الذي نعيشه، فإن انعدام أمننا ينبع من عدة مصادر مركزية:

أوامر عليا

بسبب الضبابية السائدة في حالات كثيرة، وبسبب انعدام مثنائية المعلومات بالنسبة لمعظم الجمهور، فإن اليهود في إسرائيل يعتمدون على المعلومات التي تزودها المصادر الخارجية بينما هي تصمم معتقداتهم الأنيّة. يتلقّى الجمهور معلوماته من القيادات، من الإعلام الجماهيري، ومن خلال المنتوجات الثقافية المختلفة. هذه الأدوات تفسّر للجمهور نوع التهديد ومستواه وتعرّف الخطوات التي يجب اتخاذها. كثيراً ما يتعامل الجمهور اليهودي مع هذه المعلومات باعتبارها حقيقة - خاصة حين ترد بشكل منهجي، وذات أهمية وتتعلّق بالحياة الاجتماعية مثل المعلومات المتعلقة بخطرورة حماس وحزب الله. في هذه الحالات، يُمكن للمعلومات أن تتحول إلى معتقدات اجتماعية.

المصادر الخارجية تأثير هائل في مجال المعلومات الأمنية، لذلك فإن المصادر لا تكفي بوصف الأحداث والظروف إنما تفسّر معانيها. من بين هذه المصادر للقيادة دور حاسم، وخاصة للقيادة السياسية والعسكرية. في الغالب، تتوفّر لديهم معلومات كثيرة من أجل تقييم الوضع، لكنهم مثلنا أيضاً، يستنتجون الاستنتاجات بشكل ذاتي. ورغم أن المعلومات التي لديهم متشابهة، إلا أن قيادات مختلفة تقدّم تقييمات مختلفة.

بكلمات أخرى، تطوّر القيادات المعلومات بشكل يوجّه لفهم معين. للقيادات مصلحة في التوجيه باتجاه مواقف سياسية معينة، يؤدي فيها الأمن في غالب الأحيان دوراً هاماً، في أحيان كثيرة يعرضون المعلومات بما يتلاءم مع رؤيتهم، لكي يقنعوا الجمهور بقبول مواقفهم. انعدام الأمن، والخوف خاصة، يعطل التفكير العقلاني، ويسهل اقتياد الخائفين للقطيع. هذا هو السبب الذي يجعل القيادات تستخدم التهديدات مرات كثيرة، من أجل أن تقود أبناء شعبها بانضباط وامثال.

الماضي حاضر دائماً

تتأثر معتقدات الأمن إلى حد بعيد من تجارب الماضي التي خاضتها الأمة. تُخزّن في ذاكرة جماعية - الرواية التي تتطوّر بين أبناء المجتمع من أجل حكاية تاريخهم. إلا أن هدف الذاكرة الجماعية ليس توفير وصف تاريخي موضوعي للماضي، وإنما حكاية الماضي بشكل وظيفي يخدم وجود المجتمع اليوم، خاصة على ضوء الصراع مع المجتمع الخصم. تتأسس هذه الرواية إلى حد ما على الأحداث الفعلية، لكنها اختيارية أيضاً، محرّفة ومختارة بشكل يلبي احتياجات المجتمع في الحاضر. تحت تأثيرها يمكن للمجتمع أن يتجاهل معلومات معينة مثلاً: الغبن الذي يرتكبه بحق المجموعة الخصم؛ وبمساعدها يمكن أن يوجّه اتهامات المجتمع إلى معلومات أخرى (مثلاً: استهداف إرهاب العدو للمدنيين). كذلك فإن الذاكرات الجماعية من صدمة الماضي التي تتعلّق بحرب وبلادة عرقية يمكنها أن تؤدي إلى حساسية زائدة بين أبناء هذا المجتمع. بشكل يؤدي إلى التفتيش عن معلومات تشير إلى تهديد أو خطر ممكن. على ضوء الذاكرة الجماعية لليهود، لا بد للإسرائيليين، كما يبدو، من الاعتقاد بوجود خطر حقيقي، فعلي، فوري ووجودي على الأمن الجماعي لإسرائيل كدولة، ولهم كفراد، ومواطني هذه الدولة.

إن تاريخاً طويلاً من الملاحقة، الإكراه على تغيير الدين، الطرد، المذابح والإبادة العرقية، ولد لدى اليهود شعوراً بالتهديد المستمر والدائم على

الاسرائيلي المنتهز



وجودهم، وفهما بأنهم لا يستطيعون توفّع أي مساعدة من أي جهة في أوقات الأزمة. ذاكرة ٢٠٠٠ عام من الشتات زرعت داخل الكثير من اليهود شعوراً بأن الخطر الوجودي لم يزل، إنما يظهر بشكل جديد. المحرقة، التي وصلت فيها معاناة الشعب اليهودي أشدها، عززت هذه المشاعر بشكل خاص وأثرت بشكل عميق على الوعي اليهودي. وبالفعل، الكثير من اليهود الإسرائيليين يرون التهديدات الحديثة من جهة جارات إسرائيل كاستمرار مباشر لمعاداة السامية، إنهم ينظرون إلى الصراع الحالي من زاوية نظر الماضي، ويعزز ذلك مشاعر انعدام أمنهم.

كل شيءٍ سياسي

قد يكون للإيديولوجيا السياسية تأثير مشابه، أو لمواقف أبناء المجتمع السياسية. عندما تحتل المواقف السياسية مكاناً مركزياً في خلفية الفرد - وخاصة حين تخضع نظاماً إيديولوجياً واضحاً وشاملاً- يكون لها تأثير خاص على طريقة رؤية أبناء المجتمع العالم، وتؤثر على أنواع المعلومات التي تحظى باهتمام وتؤثر على أسلوب ميادتها وتنظيمها في العقل. مثلاً، بالنسبة للإسرائيليين المؤمنين بأرض إسرائيل الكاملة، هناك مشاعر انعدام أمن مختلفة- وكذلك حلول مختلفة لضمان الأمن- في مقابل إسرائيليين يؤمنون بأن البلاد التي نعيش فيها هي وطن القوميتين. كذلك، وبقراءة للبرامج السياسية للأحزاب على طول السنوات، نجد أن أحزاب اليمين تبرز المخاطر أكثر بكثير من أحزاب اليسار.

اختبر ذلك بنفسك

هناك تجارب كثيرة خاضها اليهود الإسرائيليون تؤثر بشكل مباشر على معتقدات الأمن. لجزء من هذه التجارب علاقة مباشرة بأمن إسرائيل، وجزء آخر يحدث في سياقات أخرى. لا علاقة لها بالصراع.

إن النوع الأول من التجربة هو نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي. وهو يتضمن، مثلاً، الخدمة العسكرية والمشاركة في الحرب، الإصابة بعملية معادية أو فقدان قريب أو صديق نتيجتها. ولهذه التجارب إسقاطات مباشرة على المعتقدات المتعلقة بالوضع الأمني في إسرائيل. يستنتج اليهودي في إسرائيل استنتاجاته في إثر الاكتشاف المستمر لهذه التجارب (الخدمة العسكرية أو المشاركة في الحرب). إنما يستنتجها من تجربة لمرة واحدة أيضاً. مع هذا، لا يمكن التنبؤ بعنجهية تأثير هذه التجربة؛ يمكن لانااس مختلفن أن يستنتجوا استنتاجات مختلفة على أساس ذات التجارب. تتعلّق الاستنتاجات بالمعرفة التي اكتسبها الإنسان للمعلومات البديلة.

الواقع تغيز

يعتقد اليهود الإسرائيليون بأن العالم ليس أمنأ بالنسبة لهم؛ وهذه مشاعر صادقة وحقيقية. إنما من المهم أن نفهم أن انعدام الأمن ليس صفةً وراثية، إنما ظاهرة ترتبط بالواقع. إنها نتيجة تعلم وبنس اجتماعي يعيشه أبناء المجتمع اليهودي الإسرائيلي. التاريخ كله، كما يذكرونه، يشدد وينقل لهم انعدام الأمن. هذه هي الرسالة المركزية في ذاكرة الشتات الجمعية، هذا الدرس المركزي من المحرقة وهذه نتيجة تجربتنا ضمن الصراع العربي الإسرائيلي.

البيئة الاجتماعية تبني معتقدات انعدام الأمن. تنفيها وتعززها في كل الأجهزة والمؤسسات الاجتماعية. ليس من السهل تغيير هذا المفهوم الذي تجذّر عميقاً في الخلفية الذهنية لليهود في إسرائيل وفي أعماق نفوسهم. إنما هو لا يجذّر بقوى عليا، بل إنسه علم وثقت ميابته من طول السنين، ويبدو أن البيئة المعادية ساهمت في ذلك. ورغم من أنه علم ثقافي، إلا أنه يمكن تعلّمنا بأن هذه العواطف يمكن توجيهها كما يمكن توجيه الأحاسيس والأفكار. إن المطلوب هو عمل معرفي من أجل طرح أسئلة مهفة تتعلّق بالمصالح التي توجه القيادات في كل ما يتعلّق بخلق أجواء من انعدام الأمن والخوف؛ وطرح أسئلة حول تأثير تجارب الماضي السحيق تلك التي لم تعد ذات صلة بالواقع اليوم؛ وحول الواقع الجديد كلياً الذي يعيشه الشعب اليهودي في هذا الزمان. يجب أن نفهم، بالأساس، أن الحياة في ظل انعدام الأمن والخوف الدائم، دون فهم للظروف التي يعيشها الشعب اليهودي في إسرائيل، تقودنا نحو رؤية ضيقة تقيد إمكانيات مواجهتنا لتحديات الحاضر والمستقبل، وهي تحديات تتطلب مجازفة محسوبة.

(*) دانيئيل بار طال- بروفسور في علم النفس السياسي. ترجمة خاصة.

مركز «عدالة» يوجه مذكرة إلى مجلس الأمن الدولي:

مذ المصادقة على القرار رقم ٢٣٣٤ أعلنت إسرائيل عن مناقصات لبناء أكثر من ٥٣٠٠ مبنى استيطاني في القدس والضفة!

قدم مركز «عدالة»، الأسبوع الفائت، مخطبات إلى مجلس الأمن الدولي تثبت بشكل قاطع قيام إسرائيل بخرق القرار رقم ٢٣٣٤ الذي اتخذته هذا المجلس في كانون الأول ٢٠١٦، وقضى بمنع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس المحتلة.

وجاء في المخطبات التي جمعها مركز «عدالة» أنه منذ المصادقة على القرار أصدرت إسرائيل مناقصات لبناء أكثر من ٥٣٠٠ وحدة استيطانية لأهداف مختلفة، سواء سكنية أو تجارية أو خدمية، وجميعها تعزز الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة، وتخرق المواثيق والقرارات الدولية.

وجاء في القرار رقم ٢٣٣٤ الصادر عن مجلس الأمن أن «المجلس يكرر مطالبته إسرائيل بوقف الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية، وأن تحترم إسرائيل جميع التزاماتها القانونية في هذا الشأن». وضرت إسرائيل بالقرار عرض الحائط، وعمدت إلى الإسراع في تنفيذ الخطط الاستيطانية وتوسيع المستوطنات القائمة في الأراضي المحتلة.

وورد في التقرير، الذي أرسله مركز «عدالة» إلى مجلس الأمن، أن إسرائيل، وبشكل مخالف لقرار مجلس الأمن، نشرت ٤٣ مناقصة لبناء مبان استيطانية جديدة في المستوطنات القائمة، بينها ٥٢٩٢ وحدة استيطانية و٨ مبان تجارية وخدمانية، وذلك منذ كانون الثاني ٢٠١٧، وبعد شهر واحد فقط، أي في شباط ٢٠١٧، أعلنت إسرائيل عن ניתها إقامة مستوطنة جديدة بالكامل، وليست توسعة لمستوطنة أخرى تحوي ٥٥٠ وحدة استيطانية.

وبالإضافة إلى ذلك، يواصل الكنيست الإسرائيلي اقتراح مشاريع قوانين ومن أسخرى تهدف إلى ضم المستوطنات في المناطق للسيادة الإسرائيلية، ومنها تلك التي تهدف إلى شرعنة مصادرة الأراضي الفلسطينية. وأخطر تلك القوانين كان «قانون تسوية» المستوطنات، الذي من خلاله تحاول الدولة تشريع مصادرة أراضي الفلسطينيين لصالح البناء الاستيطاني، وخلال مناقشة طلب الانتماس الذي قدمه مركز «عدالة» ومؤسسات وجمعيات حقوق إنسان أخرى إلى المحكمة العليا. قال ممثل الحكومة الإسرائيلية إن إسرائيل غير ملزمة بالقانون الدولي ويجب وضعه خارج الاعتبارات عند اتخاذ القرار.

ودعا مركز «عدالة» مجلس الأمن إلى ما يلي: أولاً، اتخاذ خطوات جدية لوقف الأنشطة الاستيطانية، مثل أعمال البناء الاستيطانية ومحاولات ضم المستوطنات للسيادة الإسرائيلية وتهجير الفلسطينيين من أراضيهم لصالح الاستيطان من خلال مصادرة أراضهم وهدم منازلهم؛ ثانياً، إلزام إسرائيل بالعمل وفق القرار ٢٣٣٤، وإلضاع الحكومة الإسرائيلية للمحاسبة حول النشاط الاستيطاني والأنشطة التي تهدف إلى تصفية حل الدولتين؛ ثالثاً، التأكيد على الموقف الأممي والقانون الدولي الذي يعرّف الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية بأنها عمل غير قانوني، ويتطلب إدانته وأمنته للأنشطة الاستيطانية، القديمة والحديثة؛ رابعاً، ضمان تقديم تقارير موضوعية عن سياسة الاستيطان الإسرائيلية على نطاق منظمة الأمم المتحدة، بما في ذلك تأمين الالتزام بالتقارير المكتوبة من الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤.

وكان مركز «عدالة» أصدر ورقة تقدير موقف حول «قانون التسوية» المذكور، أكد في سياقها أنه يهدف لعليا إلى مصادرة أراضي الفلسطينيين الخاضعة التي بنيت عليها مستوطنات في مناطق الضفة الغربية، وتخصيصها للمستوطنين الإسرائيليين، وبذلك تتم «شرعنة» هذه المستوطنات بالنسبة للقانون الإسرائيلي المحلي.

وأشارت الورقة إلى أنه في إثر هذا القانون، التمس مركز عدالة، ومركز القدس لحقوق الإنسان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، إلى المحكمة العليا، باسم ١٧ سلطة محلية فلسطينية في الضفة الغربية، مطالبين بإلغاء القانون.

وأوضحت الورقة أن القانون يعطل منظومتني القضاء التشريعتين الوحديتين اللتين يعترف بهما القانون الدولي، وهما القانون الإداري الذي يستند إلى المساواة أمام القانون، والقانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان الدولية التي تنطبق على الأراضي المحتلة. ويضرب القانون بعرض الحائط حقوق الفلسطينيين الأساسية في الضفة الغربية ويتركها دون أي حماية قانونية، بحيث أنه يمكن سلب الأملاك الخاصة لصالح المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية وعلى أساس رؤى إثنية- إيديولوجية.

وجاء في الورقة أنه في آب ٢٠١٧ قدمت الحكومة الإسرائيلية زها على التماس عدالة من خلال مكتب محاميين خاص، وعبر مسع ميداني توضع الحكومة في ردها أن رقعة البناء الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية الخاضعة في الضفة الغربية تصل إلى ٣٥٥٠ مبنى. وفي ردها، تعرضت الحكومة الإسرائيلية رؤية سياسية وقضائية إشكالية جداً من حيث القانون الدولي، والتي ينجم عنها إسقاطات واسعة تتعدى السياق العيني لقانون شرعنة الاستيطان. فالحكومة تتأسس على ادعاءات إشكالية جداً في ردها، إذ تقول ما يلي:

الاستيطان اليهودي في أراضي الضفة الغربية يحقق القيم الصهيونية؛

سكن الإسرائيليين في هذه المنطقة «حق طبيعي»؛

المشروع الإسرائيلي هو مصدر صلاحيات القائد العسكري في الضفة الغربية، وهذا المشروع غير خاضع بتاتا للقانون الدولي؛

المستوطنون في الضفة هم مجتمع محلي بحسب القانون الدولي وعلى القائد العسكري أن يهتم بحاجاتهم؛

القانون مبزز بسبب أهدافه السياسية، القومية والاجتماعية.

بحسب الحكومة الإسرائيلية، وبخلاف موقف القانون الدولي، فإن الضفة الغربية ليست منطقة محتلة وهي خاضعة لسيطرة إسرائيل الفعلية التي «حازت على السيطرة في المنطقة من خلال حرب دفاعية؛ من يد سيادة غير قانونية كانت تسيطر على المنطقة بشكل غير قانوني؛ وإسرائيل ادعاءات قضائية قوية ومؤسسة بالنسبة لهذه المنطقة»؛.

أصدر معهد «ميتافيم» (مسارات) الإسرائيلي، الذي يحمل صفة «المعهد الإسرائيلي للسياسة الخارجية الإقليمية»، مؤخرًا، وثيقة هي عبارة عن تلخيص لمجريات مؤتمر بادار إليه تحت عنوان «القوة الكامنة غير المغفلة لعلاقات إسرائيل مع دول عربية»، وعقده في أواخر أيار ٢٠١٨ في القدس. وكان أكثر الأسئلة إلحاحًا، فيما تجلى من محاضرات وكلمات قدمت هناك، هو المرتبط بشكل العلاقات الثنائية بين رغبة إسرائيلية قوية في دفع علاقاتها مع أنظمة دول عربية، وبين رفضها دفع ثمن التقدم في تسوية سياسية مع الشعب الفلسطيني، ويتضح أنها علاقة ثنائية عسكية، كعمادة يتجه كل من طرفيها في اتجاه مناقض.

وبلغة الوثيقة فإن هذا المعهد وبالتعاون مع معهد «ديفيكس» قد بادرا إلى مؤتمر دراسي تمحور حول «إجراء مسح لأشكال التعاون القائمة بين إسرائيل ودول عربية،، لتشخيص القوة الكامنة المستقلبية في هذه العلاقات، وتحليل الرباط بين العلاقات الإقليمية لدولة إسرائيل والوضع الراهن للعلاقات مع الفلسطينيين». وتضمن المؤتمر محاضرة مركزية لرئيس المعارضة البرلمانية من حزب العمل وتحالف «المعسكر الصهيوني» عضو الكنيست إسحاق هيرتسوغ، وكلمات أخرى تناولت بمجملها ما يسمى «التعاون المدني، الاقتصادي والسياسي بين إسرائيل ودول عربية».

هيرتسوغ: علاقاتنا مع الدول العربية قائمة «تحت السطح»!

الضيف المركزي في المؤتمر، هيرتسوغ، قال وفقا للوثيقة التلخيصية: توجد لإسرائيل مصالغ أمنية واقتصادية مشتركة مع دول عربية وهي تنطوي على قوة كامنة هائلة. لكن العلاقات مع العالم العربي تجري بمعظمها «تحت السطح»، على حد تعبيره. ولغرض التقدم وجعلها علاقات مكشوفة يجب حسب رأيه أولا وقبل كل شيء، التقدم في العملية السياسية مع الفلسطينيين، ولكن في غياب مثل هذا التقدم وطالما بقي بنيامين نتنياهو وأبو مازن في الحكم، قال، فذلك غير متوقع الحدوث، ولن تكون ثورة في العلاقات مع دول المنطقة.

ويعتقد هيرتسوغ أنه توجد في الشرق الأوسط طاقات إقليمية جديدة وواعدة، وهي تتجلى خصوصا في «القيادة الشابة واللافتة للعربية السعودية ودولة الإمارات»، قاصدا محمد بن سلمان ومحمد بن زايد، وهذا بالإضافة إلى مبادرة السلام العربية التي لفتت للمرة الأولى منذ عشرات السنين إلى استعداد عربي لفتحول إسرائيل كجزء من المنطقة، «أن الدول العربية المعتدلة بمقدورها أن تكون تلك التي تؤدي وظيفة قيادية في دفع عملية السلام مع الفلسطينيين، وليس الدول العظمى في العالم،» اضاف مذكرا أنه «قبل سنتين كانت فرصة هائلة للقيام بهذا ولعقد مؤتمر إقليمي، بموازة التقدم في عملية السلام، وقد كنت لأجل هذا مستعدا لدخول حكومة وحدة على الرغم من النقد، والتقيت بهذا الشأن مع قادة من دول الشرق الأوسط وتم تحقيق تفاهات، لكن نتنياهو انسحب منها في اللحظة الأخيرة وأفضل هذه السيرة لاعتباراتهِ السياسية»، ختم.

أما عضو الكنيست عيساوي فريخ من حزب ميرتس وعضو لجنة الخارجية والأمن فقد قال في المؤتمر إن دولة إسرائيل طورت لنفسها منذ إقامتها قوة كبيرة ولكن على الرغم من ذلك فإن الجمهور اليهودي في الدولة يسلك ويتصرف بخوف، وكأنه يعيش خطر الإبادة، وكان العرب هم الأغلبية في الدولة. ويفسّر: «الإسرائيليون يخافون من إيران، ولكن ما هو التبرير الذي يقدمه الإيرانيون لعدائهم لإسرائيل؟ إنه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وفي اللحظة التي يجري فيها حل هذا الصراع أو حين تبدل إسرائيل جسداً لحله، فإن الذريعة الإيرانية ستختفي» نتبأ عضو الكنيست.

ومن معلوماته يقول إنه توجد لإسرائيل علاقات سرية مع العالم العربي، ولكن الجمود في القضية الفلسطينية لا يمكّن الدول العربية من التقارب بشكل علني. توجد اليوم ظروف مواتية لتحقيق

سلام إقليمي، ولكن إسرائيل لا تستغل هذا. فهي لم تتعاط حتى هذا اليوم بشكل رسمي مع مبادرة السلام العربية بل «تتخذ خطوات لتبعد التطبيع وتضاعف العداء». ويبرى أن إسرائيل لا تحتاج بالفعل إلى اعتراف دونالد ترامب بالقدس كعاصمة «لأن كل الدول العربية سبق أن عرضت هذا على إسرائيل بنفسها من خلال مبادرة السلام العربية»، مضيفاً أن السياسة الخارجية يجب أن تبدأ من البيت، «وإذا ما حققنا تعايشا عربيا يهوديا حقيقيا داخل إسرائيل فسيكون من الأسهل العيش بسلام تام مع العرب في الدول المجاورة. في هذا السياق تشكل الاقلية العربية في دولة إسرائيل ذخرا استراتيجيا للدولة، ويمكن أن تقوم بدور هام في دفع السلام والعلاقات مع المنطقة»، على حد تقييمه.

علاقات إسرائيلية - عربية محدودة النطاق وتتركز في الأمن

د. نمرود غورن، رئيس المعهد المبادر للمؤتمر، يرى أن الجمهور ومتخذي القرار في إسرائيل يلاحظون في السنوات الأخيرة فرصا أكثر من السابق لإقامة علاقات مع الشرق الأوسط. فأشكال التعاون مع الدول العربية ينظر إليها في إسرائيل وفقا لاستطلاعات مختلفة أجراها معهد «ميتافيم» على أنها «علاقات مهمة وممكنة على حد السواء» كما قدر، وتحظى بدعم طرفي الخارطة السياسية. ومع ذلك، يضيف، فإن التركيز في إسرائيل يجري حتى اليوم على أشكال التعاون الأمنية وأقل منه على تشكيل علاقات طبيعية. وبالفعل فإن العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي في مرحلة تغير، «لأن المصالح الإقليمية المشتركة تنتج فرصا جديدة للتعاون واستعدادا أكبر من جهة العالم العربي للتعامل مع إسرائيل بشكل أكثر إيجابية». لكنه يستدرك ملاحظا أنه على الرغم من ذلك فإن علاقات إسرائيل مع جاراتها في الشرق الأوسط ما زالت محدودة النطاق، وتتمحور أساسا في مسائل الأمن (إيران، داعش، سيناء وغزة) وتجري بمعظمها في الخفاء، لكن براي الباحث هناك قدرة كامنة غير مستغلة إلى حد كبير في علاقات إسرائيل مع دول عربية في المجالات السياسية، الاقتصادية والمدنية؛ وإسرائيل تقف اليوم أمام فرص استثنائية لتحقيقها. هذا الأمر يتجلى مثلا في اتفاقيات تصدير الغاز، التعاون التجاري، زيارة وفود، وعلاقات في مجالات الثقافة. ولكن لغرض تحقيق هذه القوة الكامنة توجد حاجة إلى دفع عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، التي يؤدي جودها إلى تقليص كبير في أفق التعاون من جهة زعماء دول عربية مع إسرائيل، وهذا على الرغم من الأصوات التي تدعي في إسرائيل بأن هناك دولا عربية مستعدة للتقدم الجدي مع إسرائيل حتى بدون علاقة للفلسطينيين، كما خلص.

من جهته، لاحظ د. يوفال بنزيمان، من «مركز شفارتس لأبحاث الصراعات وإدارتها وتسويتها» في الجامعة العبرية، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، خلّفا لسابقه في هذه الوظيفة، يعتقد بأنه من الممكن تغيير العلاقات مع دول المنطقة حتى بدون تغيير العلاقات مع الفلسطينيين. وهو يعرّز ذلك إلى مصالغ أمنية مشتركة. وهذه الرؤية، كما يقول الباحث، تحاول أن تقلب المبادرة العربية رأسا على عقب - وهي التي تنص على أن الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني هو الذي سيقود إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية. أما التوجه الذي يدفع به نتنياهو فيعكس تفكيراً رغبياً إسرائيليا وليس الواقع الميداني كما هو. إن «هذا التوجه هو وهم وليس ثورة» يقول الباحث، مضيفاً أنه على مرّ كل سنوات التفاوض بين إسرائيل والدول العربية وضع مطلب التقدم في المسار الفلسطيني قيل ومن أجل الوصول إلى انطلاقة في العلاقات الإسرائيلية العربية عامة، هذا ما حدث في السابق مع مصر والأردن، وهو ما يشدد عليه زعماء عرب، بينهم محمد بن سلمان وأمين عام الجامعة العربية الحالي.

من هنا يخلص الباحث إلى أن نتنياهو يقوم من جهة برفع مستوى التوقعات بشأن عهد جديد مع العالم العربي، ومن جهة ثانية يخفض سقف

مؤتمر لـ «المعهد الإسرائيلي للسياسة الخارجية الإقليمية»:

إسرائيل بين الرغبة القوية في التطبيع مع أنظمة عربية وبين رفضها دفع ثمن التسوية السياسية مع الشعب الفلسطيني!

التوقعات بخصوص العهد الجديد نفسه معترفا بأن السلام الإقليمي الرسمي لن يتم بدون الفلسطينيين. ويتابع مفسرا: إن أشكال التعاون الأمنية القائمة، افتراضاً، بين دول عربية وإسرائيل لا يمكنها أن تثبت طالما هناك «جولات قتالية إسرائيلية فلسطينية»، ويستنتج: إن السلام الاقليمي لن يتم من دون حل القضية الفلسطينية، بينما الخطاب الإسرائيلي الذي لم يعد يصبو إلى اتفاقيات سلام بل إلى «ممر تغيير» مع الجيران، سيبقي على حضور إدارة الصراع بدلا من إنهاء الصراع.

ما تؤكده الأبحاث والشهادات لم يرسخ في جهاز الحكم الإسرائيلي!

البروفسور إيلي بوديه، من قسم دراسات الإسلام والشرق الأوسط من الجامعة العبرية وعضو إدارة معهد «ميتافيم»، يعود إلى التاريخ ليعرّز طرحه، فيرى أنه على النقيض من ادعاء باحثين ومتخذي قرار، فإن إسرائيل لم تكن معزولة في الشرق الأوسط خلال السنين الأولى بعد استقلالها. إن فكرة «دولة محاصرة» و«شعب يعيش بمفرده» لا تعكس حقا ما حدث في إسرائيل، التي نجحت في إقامة سلسلة علاقات معظمها سرية مع دول وأقاليتا في المنطقة (الأردن، المغرب، تركيا، إيران، أثيوبيا، الموارنة في لبنان والكراد في العراق). ونجحت بمرور السنين في توسيع دائرة دول المنطقة التي تقيم علاقات معبنة معها، وترتبط لإسرائيل اليوم- يتابع، بعلاقات دبلوماسية مع مصر، الأردن، جنوب السودان، تركيا وأثيوبيا، وترتبط بعلاقات سرية مع دول منها المغرب ودول الخليج. وقد طرا تغيير جدي في علاقات إسرائيل بجاراتها، ولكن جعل هذه العلاقات علنية وشرعية وشاملة لمجالات مدنية يتطلب التقدم في المسار الإسرائيلي- الفلسطيني.

ويقول الباحث إن ذلك بات أمرا واضحا، سواء في الأبحاث والشهادات الميدانية، لكنه لم يرسخ بعد لدى جهات الحكم في إسرائيل. وهو يرى أنه يجب تعميق الاعتراف بأن إسرائيل هي جزء من الشرق الأوسط وبضرورة تطوير أشكال تعاون مع دول المنطقة غير مبنية على مصالح مؤقتة فقط. ويقدم العلاقات مع الأردن والمغرب مثلا لما يسميه «بثبات العلاقات» على مستويات مختلفة وعلى مدى عقود طويلة وعلى الرغم من تغيير الظروف.

أما خبيرة شؤون السعودية من جامعة تل أبيب، د. ميخال يعري، فترى أن الأسباب المركزية للتغيير الحاصل في السنوات الأخيرة على علاقات إسرائيل والمملكة السعودية تكمن في التهديد الإيراني والاعتراف بالباب المسدود الذي وصلته المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية والدور الأخذ بالانخفاض للولايات المتحدة في صراعات الشرق الأوسط. وهي تعتقد أن قوة التهديد الإيراني تؤدي إلى تعاون بين إسرائيل والسعودية، وهو الجاري خلف الأبواب المغلقة، ولكن مع ذلك فإن هذه العلاقات المعززة لا تؤثر على أشكال تعاون إضافية في مجالات اقتصادية وسياسية، هنا نجد أشكال تعاون ستبقى محدودة ومقلصة طالما «لم تحدث انطلاقة سياسية»، ولدى الأخذ بالاعتبار الواقع الراهن لغياب أفق سياسي فإن التطبيع بين إسرائيل والسعودية غير متوقع الحدوث، كما تتوقع.

وتشير الباحثة إلى أن السعودية تملك أدوات تأثير يمكنها من خلالها أن تضغط على القيادة الفلسطينية كي تعود إلى مائدة المفاوضات ولكنها عاجزة عن فرض توقيع اتفاقية على هذه القيادة. فالسعودية تنزع إلى التحدث اليوم عن «حل منطقي للقضية الفلسطينية بدلا من الحل العادل»، ولكن احتمال قيام القيادة الفلسطينية بتبني هذا التوجه هو احتمال ضعيف، تقّر. ففي خاتمة المطاف حتى لو كانت القوة الكامنة في تسخين العلاقات بين إسرائيل والسعودية هائلة فليس بمقدورها أن تتجلى من دون حدوث تغيير جوهري في حال الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

إسرائيل «بإزاء تحوّل سوق الخليج لإحدى أهم الأسواق في العالم»!

موران زاغا، من قسم الجغرافيا في جامعة حيفا

والباحثة في معهد «ميتافيم»، تدقّق قائلة إن لكل دولة في العالم العربي طابعا مختلفا في العلاقة المدنية مع إسرائيل. ففي الإمارات العلاقة تستند إلى ضابية العلاقة مع إسرائيل. وفي المغرب العلاقة علنية ودافئة أكثر «وتستند إلى الموروث اليهودي» هناك، ولذلك فإن السياحة الإسرائيلية إلى المغرب مزدهرة وتشمل أيضا لقاءات مع شخصيات عامة. والأمر مشابه في العلاقة مع العراقيين بسبب وجود موروث يهودي في الدولة ولكن من دون قدرة جدية على إجراء لقاءات بين المواطنين. وتشير خصوصا إلى البحرين التي تقاربت مع إسرائيل من خلال القضية الدينية وإعلان زعمائها عن رغبتهم في «دفع التسامح الديني»!

الباحثة تعتبر هذا التغيير ايجابيا فيما يخص تعامل دول عربية مع استضافة إسرائيليين في أحداث دولية تجري لديها، وتضيف ان هناك «هواجز تقليدية قد أزيلت». وتلاحظ من خلال متابعتها أن هناك دولا عربية تعبر عن استعداد أكبر لإرسال مبعوثين رسميين إلى نشاطات دولية جارية في إسرائيل. ثم تستدرك بأنه على الرغم من جميع هذه التطورات تتوق الدول العربية إلى حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من أجل دفع سيوررات التطبيع مع إسرائيل. فللدول العربية وإسرائيل، برأيها، مصلحة في تعاون علني وواسع في مجالات العلوم، الأكاديميا، الطب، السياحة، البيئة، التكنولوجيا، الفن والثقافة، وحرية التنقل عن طريق الدول نفسها. وتلخص في النهاية بأنه من دون حل للقضية الفلسطينية لن تتحقق هذه القوة الكامنة ولن تتم ترجمة المصلحة المشتركة في التعاون الجدي..

في النقطة آنفة الذكر يتوسع المستشار الاقتصادي والتجاري من مركز دايان في جامعة تل أبيب والباحث في معهد «ميتافيم» إسحاق غال، إذ رأى أن الاتفاقية الإسرائيلية الأردنية التي عادت بغائدة اقتصادية كبيرة على الأردن، قد قل تأثيرها، فالتعاون الاقتصادي بين إسرائيل والأردن الذي تمحور في السابق بمجالات صناعة النسيج والخدمات المرافقة قد تضاعل وتبدد مع السنين. ولكن في إزاء تحوّل سوق الخليج لإحدى أهم الأسواق في العالم، يجب على إسرائيل أن تتحول «من جزيرة اقتصادية إلى لاعب مهم في المنظومة الاقتصادية الإقليمية». ومن هنا يعتبر أن الأردن قادر على أن يشكل بوابة دخول لإسرائيل إلى السوق العربية، والخليجية منها على نحو خاص. وكل ذلك، مرة أخرى، بشرط تسوية العلاقات مع الفلسطينيين مما سيفتح امام إسرائيل الأبواب على العالم العربي.


أخيرا يلخص المستشار السياسي السابق لرئيس دولة إسرائيل شمعون بيريس، نداف تامير، أن «عالمنا الراهن يشمل مساحة أكبر للتعاون في مجالات التكنولوجيا والعلوم، وهناك حاجة أقل للتنافس على الجغرافيا والموارد الطبيعية. هذا الأمر يحمل بشائر أيضا في الشرق الأوسط ويتيح نقاط تماس ضرورية بين السلام السياسي والسلام بين الشعوب» على حد وصفه. وهو يرى أن الربيع العربي» الذي نظرت إليه إسرائيل بداية بشكل سلبي قد خلق على المدى الأبعد فرصا كثيرة! كيف - ظهور جهات راديكالية في الشرق الأوسط عززت وزادت من دافعية زعماء دول عربية لإقامة علاقات مع إسرائيل. وكذلك الانسحاب الأميركي من المنطقة النابع من تراجع مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وهو ما يحمل تأثيرا ديناميكيا على العلاقات بين إسرائيل والدول العربية».

هذا المسؤول يشير خصوصا إلى أن اعتلاء دونالد ترامب سدة الحكم في واشنطن قد استقبل بالترحاب في إسرائيل ودول كثيرة في الشرق الأوسط، ويجب على إسرائيل أن تطمح إلى عقد اتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة ونشر قوات أميركية في غور الأردن بدلا من قوات الجيش الإسرائيلي في فتره السلام، «لأن هذا سيكون أفضل من نشر قوات روسية أو فلسطينية هناك»، بكلمات أخرى، الحديث هو بمفاهيم مصالح وعلاقات قوة ضمن محور وليس على أي مستوى ثنائي!.

قيد الطبع

يصدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات

الاسرائيلية « مدار»

الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

تأليف وإعداد: رونة سيلع

ترجمة: علاء حليحل



إعداد: براهيم جرابسي

«المتشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

مكتب الإحصاء يرفع تقديرات النمو الاقتصادي

بعد مرور شهر واحد على تقديراته السابقة، أعلن مكتب الإحصاء المركزي عن تعديل تقديراته للنمو الاقتصادي الإسرائيلي في الربع الأول من العام الجاري، ورفعه إلى نسبة ٤ر٤٪ بمعدل سنوي، بدلا من ٤ر٢٪ في تقديرات قبل شهر. وهذه نسب تبقى أعلى بكثير من تقديرات النمو للعام الجاري ٢٠١٨، التي كانت تحوم حول نسبة ٣ر٢٪. وهي مرشحة للارتفاع، على ضوء ارتفاع النمو في الربع الأول. وحسب تقرير أولي فإن النمو الاقتصادي قد يسجل هذا العام ارتفاعا بنسبة ٣ر٥٪.

وقال المكتب إن تعديل تقديراته جاء في أعقاب احتساب جديد لعدد من محركات النمو الاقتصادي، ومن بينها ارتفاع بنسبة ٩ر٧٪ في الصرف على الاستهلاك الفردي، وارتفاع بنسبة ٦ر٥٪ في الاستثمارات بالعقارات الثابتة، إضافة إلى ارتفاع بنسبة ٩ر٥٪ في الصادرات، مقابل ارتفاع بنسبة ٥ر٢٪ في استيراد البضائع والخدمات، وارتفاع بنسبة ١١ر٥٪ في الصرف العام، بمعنى الصرف الحكومي.

وأشار مكتب الإحصاء، في تقريره الجديد، إلى أن الارتفاع الحاد في الصرف على الاستهلاك الفردي يعود إلى ارتفاع جديد في شراء السيارات الخاصة، الذي تم لجمه في العام الماضي، مقارنة مع العام ٢٠١٦.

وكان النمو الاقتصادي قد سجل في العام الماضي ارتفاعا بنسبة ٣ر٣٪، مقابل ٤٪ في العام الذي سبق، ٢٠١٦. وكان النمو في العام الماضي أعلى من التقديرات التي تراوحت ما بين ٢ر٢٪ إلى ٣ر٢٪. كما كان النمو في الاقتصاد الإسرائيلي أعلى من معدل النمو في الدول الأعضاء في منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD والذي بلغ ٢ر٤٪.

وقد ارتفع معدل الناتج للفرد الواحد في العام الماضي بنسبة ١٪، مقابل نسبة ١ر٩٪ في العام قبل الماضي ٢٠١٦. وبذلك، فإن معدل الناتج للفرد بات ١٤٤ ألف شيكل، وهذا ما يعادل أكثر بقليل من ٤٠ ألف دولار، وفق معدل سعر الصرف الذي كان في العام الماضي ٣٦ شيكل للدولار، ولكن معدل الناتج سيكون ٣٥٠٠ موجب معدل سعر الصرف في العام ٢٠١٦، الذي كان ٣٨٥ شيكل للدولار، بمعنى أن ارتفاع القيمة الدولارية لا يعنى اقتراب إسرائيل من المستويات في الدول الغربية، بل إن ذلك بسبب تدني سعر صرف الدولار، الذي لا يتعكس على الأسعار.

قروض الشرائح الفقيرة ضعفا مستوياتها في أوروبا

حذر بنك إسرائيل المركزي في تقرير جديد من استمرار ارتفاع ديون العائلات، وأكد أنها باتت تشكل مخاطر على الاقتصاد، خاصة مع ارتفاع نسبة الديون في خطر التسديد. وحسب البنك، فإن ديون العائلات سجلت في السنوات العشر الأخيرة ارتفاعا سنويا بنسبة ٩٪. وهذه نسبة أعلى بـ ٤ر٥ ضعف من ارتفاع عدد السكان سنويا، وأعلى بكثير من معدلات التضخم في السنوات الأخيرة. وتشهد ظاهرة الاستدانة عند الشرائح الفقيرة، التي تستدين كي تغطي مصاريف العائلة الجارية شهريا.

ويقول التقرير إن ٤٧٪ من العائلات هي في حالة استدانة دائمة، وإن ٢٧٪ من العائلات هي في حالة استدانة في حسابها البنكي الجاري على مدار السنة. ويشير التقرير إلى أن معدلات الاستدانة عند الشرائح الأربع الدنيا من أصل الدرجات العشر للاقتصاد الاجتماعي، أعلى من المعدلات في الدول الأوروبية، بينما معدل الاستدانة عند الشرائح الأشد فقرا، بمعنى في الدرجتين اللتين الأولى والثانية) تصل إلى ضعف معدلات الاستدانة عند ذات الشريحة في الدول الأوروبية. ويحذر البنك المركزي من أن ١٥٪ من الديون هي في خطر عدم احترام التسديد، بسبب الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، خاصة وأن الشرائح الفقيرة تستدين لتسديد مصروفاتها الشهرية. إلا أن تقرير البنك المركزي أشار إلى أن عدم احترام تسديد هذه الديون لن يؤدي إلى أزمة مالية، وإنما سيؤدي إلى مشاكل لتلك العائلات، ما يجعلها عرضة أكثر للمخاطر.

ولكن معطيات البنك المركزي لا يمكن أن تعكس الصورة الكاملة، لأن الشرائح الفقيرة لا تحصل على القروض من البنوك التجارية، ومن مؤسسات مالية، نظرا لاحتمال عدم قدرتها على التسديد. وقد أشارت عدة تقارير إلى أن البنوك الإسرائيلية تستقوي على الضعفاء الذين يطلبون قروضا لديها، وتفرض عليهم نسب فوائد عالية جدا، مقارنة مع الفائدة الأساسية التي يطرحها بنك إسرائيل المركزي، في حين تقدم تسهيلات لحيثان مال، خاصة أولئك الذين لا يستطيعون لاحقا تسديد قروضهم، ويتركون البنوك مع خسائر. وهذه الظاهرة تجعل الضعفاء عرضة للسوق السوداء، التي تسيطر عليها عائلات العالم السفلي وهي فوائد تصل أحيانا إلى ١٥٠٪، وهذا أكثر بـ ١٥ ضعفا من الفائدة القصوى على القروض البنكية.

وكان تقرير سابق لوزارة العدل قد أشار إلى أن السوق السوداء هي عنوان القروض الوحيد للفئات الضعيفة، أولئك الذين لم تستوعبهم البنوك، أو خرجوا منها مضطرين، ويجد المدينون الضعفاء أنفسهم في سوق من دون رقابة على القروض التي يحصلون عليها، وصحيح أنه يوجد قانون ينظم مسألة الفائدة القصوى التي تستطيع السوق السوداء جبايتها، لكن في ظل عدم رقابة على السوق، فإن القانون لا يطبق إطلاقا، فمثلا في حين أن القانون يقول إن الفائدة القصوى التي يمكن جبايتها ٩ر٦ بالمجم، والفائدة الاستثنائية على القروض المستعمية تصل إلى ١٦٪، فإنه حسب التقديرات تصل الفائدة الفعلية في السوق السوداء إلى ما بين ١٠٠٪ إلى ١٥٠٪.

سجل التضخم المالي في إسرائيل في الشهر الماضي، أيار، ارتفاعا بنسبة نصف بالمئة (٠.٥٪)، وهذا ارتفاع للشهر الرابع على التوالي، ما يقرب إجمالي التضخم إلى الحد الأدنى من المجال المطلوب، الذي حددته السياسة الاقتصادية من ١٪ إلى ٣٪. وفي حين أن التقديرات تقول إن إجمالي التضخم في العام الجاري لن يصل إلى ١٪، إلا أن تقارير جديدة تحذر من ارتفاع أسعار جدي في المواد الغذائية، بسبب ارتفاع موادها الخام في العالم، رغم أنه حينما تراجعت تلك الأسعار، لم تتراجع الأسعار في الأسواق الإسرائيلية.

وحسب تقرير مكتب الإحصاء المركزي، فإن التضخم المالي في شهر أيار الماضي تأثر من ارتفاع أسعار موسمية، خاصة الفواكه الطازجة، التي ارتفعت أسعارها بنسبة ١٧ر٧٪، وأسعار الملبوسات والأحذية التي ارتفعت هي الأخرى بنسبة ٧٪.

ومنذ مطلع العام الجاري، سجل التضخم المالي ارتفاعا إجماليًا بنسبة ٥ر٨٪، وفي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة ارتفع التضخم بنسبة ٤ر٠٪. وكان التضخم قد سجل في العام الماضي ٢٠١٧ ارتفاعا بنسبة ٢ر٠٪. وكان هذا الارتفاع الأول بعد ثلاث سنوات سجل فيها التضخم تراجعًا سنويًا، بنسبة ١٪ في عام ٢٠١٥، وبنسبة ٠.٢٪ في كل من العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٤.

وتقول التقديرات الرسمية إن التضخم الإجمالي قد يسجل هذا العام ارتفاعا إجماليًا بنسبة ٥ر٨٪، ما يعني أنه للعام الخامس على التوالي سيكون التضخم ما دون الحد الأدنى للمجال المطلوب للتضخم المالي السنوي، ولكن في المقابل، بدأت تتحدث تقارير اقتصادية عن موجة غلاء محتملة في أسعار المواد الغذائية، في حين يستمر ارتفاع أسعار الوقود للشهر الرابع على التوالي، على ضوء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، في حين أن سعر صرف الدولار قد سجل منذ نهاية العام الماضي وحتى هذه الأيام ارتفاعا إجماليًا في حدود ٢٧ر٢٪، ويتأرجح سعر الصرف في الأيام الأخيرة عند أسعار تقفز بقليل عن ٣٦ر٢ شيكل للدولار.

أسعار المواد الغذائية

ويقول تقرير لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية إن سوق المواد الغذائية تقف عند مفترق طرق، وفي الأسابيع القليلة المقبلة سيحدد ما إذا ستشهد الأسواق الإسرائيلية ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية، وحتى الآن فإن عددا محدودا من المنتجات الغذائية قد ارتفعت أسعارها، وحسب الصحيفة فإن سلسلة من شركات الأغذية المستوردة والمسوقة، بما في ذلك مستوردو اللحوم المجمدة، قد بلغوا شبكات التسوق بارتفاع أسعار قريب، وليس واضحا حتى الآن ما إذا سترفع

شبكات التسوق الأسعار، أم أنها ستقرر امتصاص الغلاء لمنع تراجع المبيعات. وبموجب سلسلة من التقارير والأبحاث التي تصدر على مر السنين، فإن أسعار المواد الغذائية في السوق الإسرائيلية أعلى بنسبة تتراوح ما بين ٢٠٪ وحتى ٣٠٪ من المعدل القائم في الدول المتطورة، قياسا أيضا بمعدلات المداخل ومستوى المعيشة، وفي بعض الأصناف الغذائية ترتفع النسبة إلى أعلى من ٣٠٪.

وتساهم سلسلة من العوامل في ارتفاع الكلفة، وقد يجد كل واحد من هذه العوامل شبيها له في مكان كذا أو آخر في العالم، إلا جانب الصرف على «الحلال اليهودي»، بمعنى الكلفة العامة التي يتكبدها المنتجون، وتندرج كلها على عاتق المستهلك، كي يحصلوا على شهادة «الحلال».

وفي شهر أيار الماضي، أشار تقرير المراقب العام للدولرة إلى ارتفاع أسعار مواد الغذائية في الأسواق الإسرائيلية، وطرحا عددا من العوامل، من بينها أن إسرائيل تقدم الدعم على المواد الغذائية للمنتجين والمستوردين، بدلا من تقديم دعم مباشر للمستهلكين.

كذلك في شهر شباط الماضي، صدر تقرير دوري عن منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، يقارن بين مستويات الأسعار لسلة من منتجات وخدمات ثابتة، فإن في المشروع العالمي لقياس مستوى المعيشة الفعلي، وبين مقاييس القوة الشرائية المحلية، وتبين أن سلة المشتريات للعائلة الإسرائيلية كلفتها أعلى بنسبة ٢٥٪ من معدل سلة المشتريات في الدول المتطورة الأعضاء في OECD. وهذا يعني أنه من أجل شراء سلة متنوعة وخدمات ثابتة، فإن العائلة الإسرائيلية تدفع ١٢٥ شيكلا، مقابل كل ١٠٠ شيكل تدفعها العائلة بالمعدل في دول OECD. وفي ألمانيا المعدل ١٠٤ شواكل، وفي فرنسا ١٠٩ شواكل، وفي النمسا ١١٢ شيكلا، وفي الولايات المتحدة الأميركية ١٠٠ شيكل.

وقد اعتمد تقرير OECD على أسعار العام ٢٠١٤، ولكن بعد تعديلات تتلاءم مع أسعار العام الماضي ٢٠١٧، بقيت الأسعار في إسرائيل مرتفعة، وقد حلت إسرائيل في المرتبة ١٢ من أصل ٤٧ دولة، من حيث غلاء المعيشة، بحيث أن المرتبة الأولى هي الأعلى.

وتقول صحيفة «ذي ماركر» إنه يكفي أن تعلن واحدة من شركات التسوق الكبرى عن رفع الأسعار، حتى نرى شبكات أخرى تحذو حذوها، ولكن تبين من تحقيق الصحيفة ذاتها أنه إذا تم رفع الأسعار فعلا، فإن هذا سيكون بمثابة استفحال الأوضاع في السوق، أكثر من سبب ارتفاع الأسعار في العالم. ويقول التحقيق إنه لا مبرر لرفع الأسعار للمستهلكين، لأنه في السنوات الخمس الماضية تراجعت بشكل ملحوظ أسعار

المواد الخام في الأسواق العالمية، وعلى الرغم من هذا فإن الأسعار لم تهبط في الأسواق الإسرائيلية، ما يعني أن المسوقين ارتفعت ارباحهم على حساب المستهلكين. وأكثر من هذا، تقول الصحيفة، إنه على الرغم من أن ارتفاع أسعار المواد الخام بدأ الحديث عنه في الآونة الأخيرة فقط، إلا أن شبكات التسوق رفعت أسعار العديد من البضائع منذ مطلع العام، ويقول التقرير إنه في الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، ٢٠١٨، ارتفعت أسعار الأرز بالمعدل بنسبة ٦٪، على الرغم من أن أسعار الأرز في العالم هبطت في السنوات الخمس الماضية بنسبة ٢٤٪، وفي حين أن أسعار الحنطة في العالم هبطت في السنوات الخمس الماضية بنسبة ٢٩٪، إلا أن الأسعار في الأسواق الإسرائيلية ارتفعت منذ مطلع العام بنسبة ١٧٪.

وفي كل ما يتعلق بأسعار الذرة، فإن الأسعار في الأسواق العالمية هبطت في السنوات الخمس الماضية، بنسبة ٤٧٪، وهذا لم ينعكس على الأسعار في الأسواق الإسرائيلية، لا بل إن هذه الأسعار ارتفعت للمستهلك في الشهر الخمسة الأولى من هذا العام بنسبة ٣٪، ونقرا أيضا أن أسعار الصويا انخفضت في موطنها في السنوات الخمس الأخيرة بنسبة ٤١٪، بينما ارتفعت أسعارها منذ مطلع العام في إسرائيل بنسبة ٥٪. أما الكاكاو فتيبين من تحقيق «ذي ماركر» أن أسعاره في السنوات الخمس الأخيرة في الأسواق الإسرائيلية كانت أعلى بنسبة ١٣٪ من معدل أسعاره في العالم، لكن هذا لم يكف، فقد ارتفعت الأسعار مجددا في الأسواق الإسرائيلية منذ مطلع العام بنسبة ٢٤٪.

ويقول طلال ساعي، نائب المدير العام لشركة الأغذية «مايا»، إن أسعار المزرعات على أنواعها تتأرجح طيلة الوقت بسبب الموسم، والأحوال الجوية التي تؤثر عليها، وعلى الرغم من هبوط الأسعار في العالم، في السنوات الأخيرة، إلا أن شركة «سوغات» التي تحتكر ٦٠٪ من الأرز في السوق الإسرائيلية لم تخفض الأسعار، في حين أعلنت تبنيها رفع الأسعار عند أول قرار لرفع الأسعار في الدول المصدرة.

وهذا المشهد أدى إلى تحسن في المعطيات الاقتصادية في شركات الأغذية الإسرائيلية، وبالأساس ارتفاع في أرباحها الصافية، ما يؤكد أن شركات الأغذية تستغل المستهلكين وتقول إيلانيت شارف، مديرة قسم الأوراق المالية في شركة التأمينات «ساجوت»، إن من أبرز العوامل التي قد تؤدي إلى رفع الأسعار في العالم، وبالتالي في إسرائيل، العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأميركية على دول في العالم، مثل إيران، وحاليا فرض جمارك على البضائع الصينية، وأيضا الأوروبية، واعتزام كل من الصين وأوروبا فرض جمارك على البضائع الأميركية.



موجة متوقعة من رفع أسعار مواد غذائية بالرغم من غلائها أصلاً!

«وتيرة التضخم المالي الأعلى منذ خمس سنوات، ومنذ مطلع العام ارتفع بنسبة ٥ر٨٪* تقرير صحافي يؤكد أن أسعار المواد الغذائية الخام انهارت في السنوات الخمس الأخيرة في العالم، لكن الأسعار لم تتراجع في الأسواق الإسرائيلية* المستوردون والمسوقون يطلبون رفع أسعار البضائع بدعوى ارتفاعها بقليل في العالم* الفائدة البنكية المنخفضة باتت الأدنى في الدول المتطورة وقد ترتفع حتى نهاية العام*»

الفائدة البنكية الأدنى

والسؤال الذي يتم طرحه، فور الحديث عن ارتفاع التضخم المالي أو انخفاضه، هو مستوى الفائدة البنكية، ومنذ شهر شباط ٢٠١٥ رسست الفائدة البنكية الأساسية، التي يطرحها بنك إسرائيل المركزي، عند نسبة ٠.١٪، وهي من أدنى نسب الفوائد في الدول المتطورة، واستنادا إلى تقارير البنك المركزي، فإنه إذا كان احتمال لرفع الفائدة البنكية، فلن يكون قبل الربع الأخير من العام الجاري ٢٠١٨، وهذا ما قبل أيضا عن العام الماضي ٢٠١٧، إلا أن الفائدة لم ترتفع في ذلك الحين، وإذا ما بقي التضخم ما دون نسبة ١٪ في نهاية العام الجاري، فهناك شك في ما إذا سيقدّم البنك المركزي على رفع الفائدة البنكية مجددا هذا العام، إلا إذا طرأت عوامل أخرى.

ويسمى البنك المركزي، من خلال الفائدة البنكية، إلى السيطرة على وتيرة التضخم المالي، وطالما أن التضخم منخفض، فإن الفائدة ستبقى كذلك، لكن من ناحية أخرى فإن المهمة الثانية للبنك المركزي هي محاولة التأثير على سعر صرف الدولار، الذي ما يزال دون الحد الأدنى المطلوب للاقتصاد الإسرائيلي، وهو ٣٦ر٨ شيكل للدولار، بينما هو اليوم ٣٦ر٦ شيكل، ورفع الفائدة سيريد من اقبال المستثمرين على الأسواق المالية الإسرائيلية، ما سيساهم في خفض أكثر لسعر الدولار، وهو ما ينعكس سلبا على قطاع الصادرات. ويسأل المحلل الاقتصادي سامي بيرتس في مقال له في صحيفة «ذي ماركر» إلى أي حد بإمكان البنك المركزي المحافظة على فائدة بنكية تلامس الصفر، ويقول إنه في الآونة الأخيرة تكشفت ظاهرة مثيرة، فعلى مدى السنين كانت الفائدة في إسرائيل أعلى مما عليه في الولايات المتحدة الأميركية، إلا أنه في العام الأخير ارتفعت الفائدة الأميركية، حتى باتت الإسرائيلية أقل منها، وأيضا أقل من الفائدة في الاتحاد الأوروبي.

وحسب بيرتس فإن هذا يدل على انفصال الاقتصاد الإسرائيلي عن حسابات الاقتصاد الأميركي، وهذا «مؤشر جيد» حسب تعبيره، ويقول، حقا أن الفجوة ليست كبيرة، ولكن مجرد وجود فجوة كهذه يدل على متانة الاقتصاد الإسرائيلي، والسؤال إلى متى تستطيع إسرائيل المحافظة على هذا المستوى المتدني للفائدة؟ ويشير بيرتس إلى أنه في اللجنة الخاصة في بنك إسرائيل المركزي، التي تقرر مستوى الفائدة، هناك عضو واحد براي أقلية ووحيد، يطلب باستمرار رفع الفائدة إلى مستوى ٢ر٥٪، بدعوى أن استمرار الفائدة المنخفضة يضر بالأسهم وسندات الدين، وأيضا بصناديق التقاعد. لكن الحسابات الأخرى التي تطلب الإبقاء على الفائدة المنخفضة تتغلب حتى الآن.

تقرير: ٥٠٪ ممن تنازلوا عن أدوية بسبب الفقر هم من العرب!

*** ٢٠٪ من المرضى العرب البالغين و٥٠٪ من اليهود تنازلوا عن الأدوية اضطرارًا***

في نهاية العام الماضي ٢٠١٧، عن العام ٢٠١٦، إن الفقر بين الجمهور العام ارتفع من ٢١ر٧٪ في العام ٢٠١٥، إلى ٢٢٪ في العام الماضي ٢٠١٦، إلا أنه هبط على مستوى العائلات، من ١٩ر١٪ في العام ٢٠١٥ إلى ١٨ر٦٪ في العام الماضي ٢٠١٦، وعلى مستوى الشرائح، فقد هبط الفقر بين عائلات إجمالي اليهود من ١٣ر٨٪ في العام قبل الماضي إلى ١٣ر٣٪ في العام الماضي، بيد أن الفقر بين عائلات الحريديم وحدهم ارتفع من ٤٤ر٦٪ إلى ٥٤ر٥٪؛ ما يؤكد على أن الفقر بات يتركز أكثر في العائلات كثيرة الأولد.

أما بين العرب، فقد سجل الفقر هبوطا، لكن ازداد عمقا، فقد هبط الفقر على مستوى الأفراد من ٥٤ر٨٪ إلى ٥٢ر٢٪، وعلى مستوى العائلات هبطت النسبة من ٥٣ر٣٪ إلى ٤٩ر٤٪، وبين الأطفال هبطت من ٦٥ر٦٪ إلى ٦٢٪ في العام الماضي ٢٠١٦.

وهو، وعلى الأغلب من المسنين، وقالت صحيفة «هآرتس» إنه بعد تحليل المعطيات، تبين أن ٢٠٪ من المرضى العرب اضطروا للتنازل عن الأدوية، مقابل ٥٪ من المرضى اليهود، كذلك فإن ٩٪ من المرضى تنازلوا عن علاجات طبية، رغم أنها أقل كلفة من الأدوية. وفي هذا تبين أن ١٦٪ من المرضى العرب تنازلوا عن علاجات مقابل ٨٪ بين اليهود. وعلى الرغم من هذا، فإن مكتب الإحصاء يدعي أن هناك تحسنا مقارنة مع ما كان الوضع عليه قبل سنوات عديدة، وبشكل خاص تراجع في نسبة العرب الذين تنازلوا عن الأدوية، رغم ضخامة النسبة في العام الماضي.

وهذه الفجوة الحاصلة قريبة من الفجوة في معدلات الفقر التي تبقى أكبر، فقد قال تقرير الفقر الرسمي الأخير الصادر

يستند في تقرير جديد لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن ٥٠٪ ممن اضطروا للتنازل عن أدوية وعلاجات طبية في العام الماضي كانوا من العرب، إذ كانت نسبة الذين تنازلوا عن الأدوية ٢٠٪ من إجمالي العرب المرضى، مقابل نسبة ٥٪ من بين المرضى اليهود، وهذا الاستنتاج نابع من كون نسبة العرب رسميا تفوق ٢٠٪ من إجمالي السكان، بعد احتساب الفلسطينيين في القدس والسرورين في الجولان، وتبقى هذه الفجوة قريبة من الفجوة في نسب الفقر، وفق التقارير الرسمية. ويقول تقرير مكتب الإحصاء إنه في العام الماضي احتاج ٣٧ مليون نسمة من البالغين إلى علاجات طبية، وهؤلاء يشكلون ٦٧٪ من الشريحة السكانية من عمر ٢٠ عاما وما فوق، وتبين أن ٨٪ اضطروا للتنازل عن الأدوية، بفعل ضوابط مالية في الأسرة، وخاصة العائلات التي لا يتعدى دخلها ألفي شيكل

انتخاب هيرتسوغ لرئاسة الوكالة اليهودية يكشف نفور قادة يهود العالم من نتيهاهو!

***حكومات نتيهاهو الثلاث الأخيرة راكمت عدة صدامات مع المنظمات اليهودية في العالم* أبرز نقطتي صدام: السياسات اليمينية المتشددة ومحاولة سطوة المؤسسة الدينية الإسرائيلية على يهود العالم* خلاف حول من يخلف هيرتسوغ في رئاسة المعارضة ***



هيرتسوغ وشيرانسكي يوم الانتخابات.

اليهود، ما يعني أن ٦٦٪ يرفضون سياسات ترامب. وفي رد على سؤال حول مدى تأييدهم لنقل السفارة الأميركية إلى القدس، كان التأييد بين الإسرائيليين بنسبة ٨٥٪، مقابل ٤٦٪ بين الأميركيين. وعبر ٥٩٪ من الأميركيين اليهود عن تأييدهم لحل الدولتين بأي شكل من الأشكال، مقابل ٤٤٪ بين الإسرائيليين.

وثمة جانب آخر أظهره الاستطلاع، هو مدى العلاقة بإسرائيل، فقد بين الاستطلاع أن ١٢٪ فقط من الأميركيين اليهود يعتبرون اليهود الإسرائيليين أخوة لهم، مقابل نسبة ٢٨٪ بين الإسرائيليين تجاه الأميركيين اليهود.

وكما ذكر، فإن القضية الثانية التي تبرز الخلاف بين يهود العالم وحكومة إسرائيل الأخيرة بزعامة نتيهاهو هي القضية الدينية، والخلاف بين التيارات الإصلاحية ذات الوزن الثقيل بين يهود العالم، وبين المؤسسة الدينية الإسرائيلية. فقد اندلع الصدام خلال حكومة نتيهاهو الحالية في أعقاب نجاح كتلتي المتدينين المتشددين الحريديم في الائتلاف الحاكم، يهدت هتوراة التي تمثل الحريديم الأشكناز (الفريديين)، وشاس التي تمثل الحريديم السفارديم (الشركيين)، في فتح المجال أمام تشريع قانون من شأنه أن يلغي الحل الوسط، الذي تحول إلى قرار للمحكمة العليا الإسرائيلية. ويسمح بتخصيص مساحة قبالة حائط البراق لتكون مكان صلاة للمتدينين اللاصحيين، الذين يؤدون صلاة مشتركة للرجال والنساء. وهذا التيار له حضور هامشي في إسرائيل، بينما هو التيار الديني الأكبر بين الأميركيين اليهود.

وبحسب ما نشر في حينه، فإن ردود الفعل الأصعب على قرار نتيهاهو جاءت من الوكالة اليهودية الصهيونية. ومن الحركات الإصلاحية اليهودية في الولايات المتحدة، التي هي التيار الأقوى ونشاط بين الأميركيين اليهود. وبحسب ما ورد فإن «كعبة ردود الفعل التي وصلت من منظمات مختلفة لاميركان يهود، وأوضحت شدة الالهانة، فمعظم اليهود في الولايات المتحدة هم من التيارات التعددية، وحتى المنظمات الأرثوذكسية في الولايات المتحدة تبدي تسامحا أكبر بكثير تجاه التيارات الأخرى، ولا تستخدم كلمات حادة وتسامح أكبر بكثير تجاه التيارات الأخرى، ولا تستخدم كلمات حادة على ذلك فإن التيارات الإصلاحية في الولايات المتحدة غاضبة على احتكار المؤسسة الدينية اليهودية الإسرائيلية لمسألة التهود، وحتى في حالات كثيرة فإنها ترفض شهادات الحلال الصادرة من مؤسسات دينية يهودية في العالم. وهذا كله راكم الغضب أكثر ضد اليمين الاستيطاني الديني المتشدد.

من يخلف هيرتسوغ؟

أحدث انتخاب هيرتسوغ لرئاسة الوكالة اليهودية إرباكا في حزب العمل وفي الكتلة البرلمانية «المعسكر الصهيوني»، التي يشترك فيها حزب «الحرية» بزعامة تسيبي ليفني. لأن هيرتسوغ يتولى منصب رئيس المعارضة، وهو منصب رسمي بموجب القانون الإسرائيلي، وبضمنه التزامات رئاسة الحكومة تجاه رئيس المعارضة.

وعادة يكون رئيس المعارضة هو رئيس كتلة المعارضة الأكبر، لكن في ذات الوقت هو يحتاج أغلبية نواب المعارضة وليس فقط كتلته، وقد تولى هيرتسوغ هذا المنصب بعد الانتخابات الأخيرة، كونه رئيس القائمة الانتخابية، وقد كان رئيسا للحزب. وقد خسر رئاسة الحزب في شهر تموز الماضي ٢٠١٧. إلا أن الرئيس المنتخب أفي غباي ليس عضو كنيست، وبناء عليه بقي هيرتسوغ في منصبه.

وهذا الوضع خلق سؤالا: من يخلف هيرتسوغ من ناحية تتسلسل القائمة فإن المنصب يجب أن ينتقل إلى تسيبي ليفني، إلا أن هذه الأخيرة ليست عضوة في حزب العمل الذي يطلب أعضاؤه إبقاء المنصب للحزب. وهنا ظهر اسم الرئيسة السابقة لحزب العمل شيلي هيموفيتش. وليس واضحا، حتى إعداد التقرير، ما إذا كانت هذه المسألة ستعود إلى خلاف في المشاركة القائمة في كتلة «المعسكر الصهيوني»، إلى حد فض الشراكة.

لكن فض الشراكة يبدو خيارا ضعيفا للحزبين العمل والحركة، على ضوء التحدي في استطلاعات الرأي لهذا التحالف. إذ إن كل استطلاعات الرأي تتوقع أن تنهار قوة «المعسكر الصهيوني» من ٢٤ مقعدا إلى ١٤ مقعدا لكلا الحزبين، ما يعني أيضاً خضياً غير مسبوق لحزب العمل.

هيرتسوغ، الذي تربطه علاقات جيدة مع هذه التنظيمات، وهو مقرب إليها من حيث توجهاتها، خاصة في ما يتعلق بالعلاقة والتوازنات بين العلمانية والدينية بمختلف تياراتها. وقد زعم هيرتسوغ، كما ورد في «هآرتس»، أنه لم يرضع إلى انتخاب نفسه في الوكالة، بل سأله أعضاء في لجنة التعيينات في الوكالة إذا كان معنيا بالمنصب، وكان توجهه إيجابيا.

إلا أن المحلل فيرتر شكك في رواية هيرتسوغ، وهو يتوقع أنه عمل جادا بعدة قنوات كي يضمن انتخابه. لا بل راح فيرتر إلى حد القول إن عيني هيرتسوغ تتطلعن أيضا للوصول إلى سدة رئاسة الدولة في العام ٢٠٢١.

وكما ذكر، فإن الأمر الأبرز في هذه القضية هو كشف حالة امتعاض المنظمات اليهودية في العالم من توجهات اليمين الاستيطاني الحاكم، وبالذات من زعيمه بنيامين نتيهاهو، على عدة مستويات، كذلك التي تنعكس سلبا على يهود العالم، وبالذات في مسألتي السياسات اليمينية المتطرفة، وأيضا محاولة المؤسسة الدينية اليهودية الإسرائيلية، والحائظ القرني للهيكل، بما بين الرجال والنساء.

وعلى مستوى الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ووفق استطلاعات، وما أوردته تقارير مطابقة، فقد صوت نحو ٧٠٪ من الأميركيين اليهود للحزب الديمقراطي، ومرشحته للرئاسة، هيلاري كلينتون، بينما نسبة ٢٤٪. وهذا نمط تصويت قائم على مدى عشرات السنين. وفي المقابل، فإن الائتلاف الحاكم الإسرائيلي، وبالأساس حزب الليكود، وتحالف أحزاب المستوطنين، والأحزاب الدينية، كانت داعمة بشكل علني وواضح لترامب، ولخطابه المتطرف. وهذا الدعم انعكس في السلك الوظيفي في طواقم البيت الأبيض والرئيس على وجه خاص. إذ أنه اختار مستشاريه اليهود من التيار الصهيوني الأشد تطرفا، والمنسجم كليا مع اليمين الاستيطاني الإسرائيلي، مثل مستشاره الخاص، زوج ابنته جاري كوشنر، والمبعوث الخاص للشرق الأوسط جيمس غرينبلات، والسفير الأميركي في تل أبيب ديفيد فريدمان، بينما تقول تقارير إن تعيين السفيرة في الأمم المتحدة نيكي هاييلي جاء بضغط من اللوبي الصهيوني اليميني المتطرف. وتشير عدة تقارير إلى أن قطاعا واسعا من اليهود الليبراليين شاركوا في المظاهرات الاحتجاجية ضد ترامب وهذا ما يعد بشكل واضح اعتراضا غالبة الأميركيين اليهود لسياسات حكومة بنيامين نتيهاهو كرئيس لليمين المتطرف.

وقد أجرى الاستطلاع بشريحتين نموذجيتين من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، تضم كل واحدة منهما ألف مستطلع. وقالت صحيفة «يديعوت آخرونوت»، التي نشرت الاستطلاع، إن النتائج أثار قلق من حيث الفجوات، ولكن كما يبدو أن هذا قلق اليمين الإسرائيلي الحاكم، الذي سعى مع زعيمه بنيامين نتيهاهو في السنوات الأخيرة لإحداث تغييرات في المواقف السياسية بين الأميركيين اليهود، إلا أن كل الاستطلاعات والأبحاث التي وردت تباعا تؤكد أن لا تغيير في المواقف السياسية، بل زاد الابتعاد عن إسرائيل والصهيونية.

ففي رد على سؤال حول مدى التأييد لسياسات دونالد ترامب، أبدى ٧٧٪ من الإسرائيليين تأييدهم لها، مقابل ٣٤٪ من الأميركيين

انتخب لجنة التعيينات في الوكالة اليهودية الصهيونية الرئيس السابق لحزب العمل ورئيس المعارضة البرلمانية الحالي، عضو الكنيست إسحاق هيرتسوغ، رئيسا للوكالة اليهودية الصهيونية، وهي أهم إطار صهيوني في العالم، على الرغم من معارضة بنيامين نتيهاهو، الذي لم يخف غضبه والى اجتماعا مخططا مع اللجنة ذاتها. وقد أجمعت كل التقارير تقريبا على أن انتخاب هيرتسوغ كان بمثابة رسالة واضحة من قادة التنظيمات اليهودية الصهيونية الكبيرة في العالم، وبالذات في الولايات المتحدة، لنتيهاهو، فحواها أنها سئمت من نهجه على الصعيد السياسي الداخلي والخارجي، وأيضا على الصعيد الديني.

والوكالة اليهودية، رسمها الكامل «الوكالة اليهودية لأرض إسرائيل»، هي منظمة صهيونية تجمع منظمات اليهود الصهيونية في العالم، ومركزها في إسرائيل. وقد أقيمت في العام ١٩٢٩، كذراع تنفيذية لاتحاد المنظمات الصهيونية العالمية، «الهستدروت الصهيونية». وخلال مرحلة الاحتلال البريطاني لفلسطين (الانتداب) كانت الوكالة تمثل المستوطنات الصهيونية، أمام الحكم البريطاني. وبعد قيام إسرائيل، أوكلت لها حكومة إسرائيل القيام بثلاث مهمات مركزية:

«تشجيع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، من خلال ضمان محفزات وأموال دعم.
«تشجيع يهودي صهيوني في أوساط أبناء الديانة اليهودية في أوطانهم في العالم.
«دعم اليهود الإسرائيليين وتم ضمان هذه المهمات، من ناحية رسمية، في قانون أقره الكنيست في العام ١٩٥٠، وعلى مر السنين شهد العديد من التعديلات، التي تعزز مكانة الوكالة اليهودية.

صدمة نتيهاهو

بدا أن هوية الشخص المنتخب ممتعة لمعظم التحليلات في الصحافة الإسرائيلية، بعكس نتيهاهو الذي استطاع غضبا لقرار لجنة التعيينات، وألقى اجتماعا معها كان مفرقا في نهاية الأسبوع الماضي، إذ أن هيرتسوغ يمثل عمليا أكبر حزب في المعارضة، وهو بنظره يمثل الأقلية في إسرائيل، ويرى أن المنصب من حق الأغلبية الإسرائيلية.

ويقول المحلل للشؤون الحزبية في صحيفة «هآرتس»، يوسي فيرتر، إن قادة المنظمات الصهيونية في العالم سئمو من سطوة السياسيين الإسرائيليين على التعيينات في الوكالة اليهودية، وفي المؤسسات الصهيونية عامة، وهذا تزايد قبل ١٠ سنوات حينما تم انتخاب الرئيس الحالي نتان شيرانسكي، بدعم من أحزاب اليمين الاستيطاني، وأولها حزب الليكود.

وبحسب فيرتر، فإنه فور انتخاب شيرانسكي بادرت التنظيمات اليهودية في العالم إلى تغيير بنود في أنظمة عمل الوكالة، في ما يتعلق بانتخاب الرئيس، وأول تغيير تم شطب البند الذي يقضي بأن يوافق رئيس الحكومة الإسرائيلية على التعيين، وبدلا من هذا أن يتم التشاور معه. كما تم تعديل بند الأغلبية، لتصبح الأغلبية المطلوبة ٩٠٪ من الجسم الذي ينتخب الرئيس.

وقبل نحو ستة أشهر، تبين أن شيرانسكي معني بالاستقالة من منصبه، في نهاية شهر تموز المقبل، وحينها بدأت ترد أسماء، حتى بلغ عددها ٢٥ مرشحا، وكان أبرزهم هيرتسوغ، ووزير الطاقة من حزب الليكود يوفال شتاينيتس، والسفير الإسرائيلي السابق في حزب «كولونو»، وعضو الكنيست، وفي نهاية المطاف رست بورصة الأسماء عند هيرتسوغ وشتاينيتس، وهنا ظهرت روايتان في الصحافة الإسرائيلية، ففي حين قالت صحيفة «يديعوت آخرونوت» إن نتيهاهو كان يريد انتخاب شتاينيتس، فإن صحيفة «هآرتس» قالت إن نتيهاهو تنازل رسميا عن شتاينيتس، ولم يسمه كمرشح له، وهذا يعود إلى حالة بروق في العلاقة بين الاثنين، وابتعاد شتاينيتس قليلا عن نتيهاهو، كما يبدو بفعل قضايا الفساد، أو بسبب تولعه أكثر في السياسات اليمينية الدينية.

وفي كل التقارير كان إجماع على أن الغالبية الساحقة من قادة المنظمات الصهيونية اليهودية في العالم رغبت بانتخاب

المديرة العامة للمنظمة اليهودية- الأمريكية في إسرائيل:

هناك عدم إجماع بين اليهود في إسرائيل والولايات المتحدة فيما يتعلق بعدد من القضايا الأساسية!

أبرزت نتائج استطلاعين متوازيين، أجريا في إسرائيل وبين أوساط اليهود في الولايات المتحدة، تباينا جذريا في شؤون الدين اليهودي، وكذلك في المحاور السياسية التي تشغل بال الجميع حاليا.

وفيما يتعلق بالشؤون الدينية، أظهر الاستطلاع أن ٨٠٪ من يهود الولايات المتحدة يؤيدون الزواج المدني، بينما أعلن ٥٥٪ من يهود إسرائيل أنهم يؤيدون مثل هذا الزواج.

ومن نتائج الاستطلاع أن ٨٠٪ من اليهود الإسرائيليين يدعمون سياسة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في إدارة العلاقات الأمريكية مع إسرائيل علاوة على أن ٨٥٪ من اليهود الإسرائيليين يؤيدون نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، في حين أن ٥٧٪ من اليهود الأميركيين فقط يؤيدون طريقة ترامب في إدارة العلاقات الأمريكية مع إسرائيل، فيما عارض ٤٦٪ منهم نقل السفارة الأمريكية. وبينما يؤيد ٤٤٪ من اليهود الإسرائيليين حل الدولتين، فإن ٥٩٪ من اليهود الأميركيين يؤيدون هذا الحل.

ويرى ٦٨٪ من اليهود الإسرائيليين أن على يهود الولايات المتحدة الكف عن التأثير على سياسة إسرائيل.

ويعتقد ١٥٪ من اليهود الإسرائيليين و١٩٪ من اليهود الأميركيين أن العلاقات بين يهود كلتا الدولتين ستترجع في الأعوام الخمسة المقبلة.

ووفقا لنتائج الاستطلاع كذلك، يرى ٨٠٪ من اليهود الإسرائيليين أن العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين ستبقى على حالها الحالي أو قد تشهد ترجعا أكثر خلال الأعوام الخمسة المقبلة.

وأجرى هذان الاستطلاعان المتوازيان عشية افتتاح المؤتمر السنوي للجنة اليهودية- الأميركية AIC الذي عقد في أوساط حزيران الحالي في القدس.

وأجرى الاستطلاع الأول في إسرائيل من طرف معهد جيوكارتوغرافيا، هاتفا خلال شهر أيار وسط مجموعة مؤلفة من ١٠٠٠ يهودي إسرائيلي بالغ من كل الفئات. وأجرى الاستطلاع الموازي وسط يهود الولايات المتحدة من طرف معهد SRS هاتفا كذلك في شهر أيار وسط مجموعة مؤلفة من ١٠٠١ شخص بالغ.

وقال معادو الاستطلاع إنه في الوقت الذي تتعزز فيه العلاقات بين زعيمي الدولتين، يبدو أن الفجوة بين يهود الولايات المتحدة وإسرائيل أخذت بالازدياد، وأضافوا أن نتائج الاستطلاع أظهرت أنه على الرغم من الاحتضان الحار من جهة ترامب لإسرائيل، ما أدى إلى انطباع بأن العلاقات بين الدولتين أصبحت أفضل من الماضي، فإن يهود الولايات المتحدة يتبعون عن إسرائيل تحديدا.

وقالت أفيثال لبيوفيتش، المديرة العامة للمنظمة اليهودية- الأميركية AIC في إسرائيل، إن نتيجة الاستطلاع واضحة، وتشير إلى أن هناك عدم إجماع بين اليهود في إسرائيل والولايات المتحدة فيما يتعلق بعدد من القضايا الأساسية. وأضافت «هناك جزء كبير أخذ بالازدياد بين أوساط الجيل الشاب في الولايات المتحدة يشعر أن دولة إسرائيل لا تمثل قيمه، ويشهد هذا الوضع على أن مستقبل الدعم اليهودي الأميركي لإسرائيل بات معرضا للخطر».

هنا تجدر الإشارة إلى أن «لجنة الشؤون العامة الأمريكية- الإسرائيلية» (إيباك) سيطرت، طوال عقود، على النشاط السياسي لليهود الأميركيين في الولايات المتحدة، بمواقفها المؤيدة بالكامل لإسرائيل وسياسات حكومتها، خصوصا فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، لكن في موازاة استمرار هذا الصراع وتعميق الاحتلال والاستيطان وتآقم الفجغ للفلسطينيين وانتهاك حقوقهم، في ظل ترسخ حكم اليمين في إسرائيل، بدأت صورة إسرائيل بنظر الأميركيين وخصوصا بين اليهود الأميركيين سلبية قياسا بما كانت عليه في الماضي. واستدعى هذا التغيير قبل عدة أعوام تأسيس لوبي يهودي - أميركي جديد باسم «جي ستريت».

ويعتبر لوبي «جي ستريت» في إسرائيل منظمة يسارية، من الناحية السياسية والموقف من الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، لكونه يؤيد حل الدولتين، ويدعو إسرائيل إلى التوصل إلى اتفاقيات سلام مع الدول العربية، والانسحاب من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. كذلك عبر هذا اللوبي عن معارضته لمواقف رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتيهاهو، حيال الاتفاق النووي بين الدول الكبرى وإيران، مثلما عبر عن استيائه من الأزمة التي أثارها نتيهاهو مع الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، حول الصراع والاتفاق النووي.

وقبل فترة وجيزة قالت مديرة «جي ستريت» في إسرائيل، باعيل باتير، في سياق مقابلة معها نشرت صحيفة «ذي ماركر»، إن الخلافات الكبرى بين الجمهور اليهودي

ثروات أكبر ٥٠٠ ثري في إسرائيل تتضخم ب ٧ أضعاف وتيرة ارتفاع النمو الاقتصادي!

«قائمة الأثرياء الـ ٥٠٠ ضمن ٢٤٥ مجموعة استثمارية. من بينهم ١٣٧ فردا و٣٦٣ ثريا ضمن ١٠٨ عائلات ومجموعات استثمارية» ارتفاع الثروة الإجمالية لقائمة الأثرياء الـ ٥٠٠ الأكبر خلال ١٥ عاما بنسبة ٤٦٥ ٪. وبلغت هذا العام ١٧٢ مليار دولار «نسبة كبيرة من هذا الارتفاع ناجمة عن تجنيس عدد من الأثرياء يهود العالم الذين قد يغادرون بموجب مصالحهم» الثروة الإجمالية ارتفعت بنسبة ٢ ٪ والنسبة الطفيفة ناجمة عن تراجع حاد لثروتين ومن دونهما فإن الثراء يرتفع بنسبة ٧ ٪



الملياردير باتريك ديرهي.

مليون دولار عن العام الماضي.

ويحل الثري الأميركي الإسرائيلي حاييم تسنبان في المرتبة الثامنة، بثروة إجمالية ٣٫٥٥ مليار دولار. زيادة بنسبة ٣٥٠ مليون دولار. وليس واضحا ما إذا كان هذا يشمل أيضا كل استثماراته في الولايات المتحدة الأميركية.

وجاء في المرتبة التاسعة الثري أرنون ميلتشين السابق ذكره. وثروته ٣٫٥ مليار دولار. وقد فقد هذا العام ١٫٦ مليار دولار من ثروته في العام الماضي.

وجاء في المرتبة العاشرة الثري شأؤول شيني بثروة إجمالية ٣٫٥ مليار دولار. بعد أن حقق أرباحا بقيمة ٢٠٠ مليون دولار عما كان في الماضي.

العربي الوحيد

تبقى هذه الخانة ثابتة في مثل هذه التقارير السنوية منذ ١٣ عاما. فمن أصل ٥٠٠ ثري في القائمة هناك عربي واحد. وفي هذا العام يجري الحديث عن عائلة العربي الوحيد في القائمة. ببيع بشارة طنوس من مدينة الناصرة. الذي رحل في أوائل هذا العام. في إثر مرض. وانتقلت ملكية المشاريع إلى أبنائه الثلاثة. وأكبرهم الياس طنوس. والعائلة هي صاحبة واحدة من أكبر شركات البناء في البلاد. وهي تنشط أيضا في دول في شرق أوروبا وفي كندا. وقد أسس طنوس الشركة في سنوات السبعين الأولى.

وسجلت ثروة عائلة طنوس في العام الجاري ارتفاعا طفيفا من ١٤٥ مليون دولار. في العام ٢٠١٧. إلى ١٤٧ مليون دولار. لكن هذه الثروة كانت قد سجلت في العام الماضي ارتفاعا حادا من حيث النسبة المئوية. إذ ارتفعت بنحو ١٥ مليون دولار عن العام ٢٠١٦. وفي السنوات الخمس الأخيرة. ارتفعت ثروة العائلة بنسبة ٣٣٦ ٪. إذ كانت في العام ٢٠١٣ حوالي ١١٠ ملايين دولار.

وقبل سنتين عديدة. كانت في القائمة من بين الأثرياء ٥٠٠ عائلة شقحة العربية. التي تملك واحدة من أكبر شركات استيراد المواد الغذائية في البلاد. إلا أن الشركاء انفصلوا عن بعضهم. وشكلوا شركتين أو أكثر. مما أخرجهم من قائمة الـ ٥٠٠. وسبق هذا خروج عائلتين

كان حجم الثروة في ذلك العام ٣٧ مليار دولار. مقابل ١٧٢ مليارا حاليا. ونرى أنه في حين كان معدل الفرد الواحد من الأثرياء الـ ٥٠٠ من إجمالي الثروة في العام ٢٠٠٣ حوالي ٧٤ مليون دولار. فإنه قفز هذا العام إلى ٣٤٤ مليون دولار.

ورأينا في مراجعة للقائمة أن ثروة أكبر ٤٠ ثريا ضمن ١٩ عائلة ومجموعة أو افراد. بلغت تقريبا ٧٧ مليار دولار. من أصل الثروة الإجمالي- ١٧٢ مليار دولار.

وقد عدنا في «المشهد الإسرائيلي» إلى بعض المعطيات الاقتصادية الأساسية خلال هذه السنين. لنرى أن الاقتصاد الإسرائيلي سجل منذ العام ٢٠٠٣ وحتى العام الماضي نموا اقتصاديا إجماليا بنسبة حوالي ٦٥ ٪. وقد تصل مع هذا العام إلى ٦٩ ٪. ما يعني أن وتيرة الثراء أسرع بحوالي ٧ ضعف. وليس هذا وحده. بل أن معدل الرواتب العام الرسمي ارتفع منذ العام ٢٠٠٣ وحتى العام الجاري. بنسبة ٥٤ ٪ فقط. في حين أن الحد الأدنى من الأجر ارتفع بين كبار الأثرياء وأكثر من ٩٩ ٪ من الجمهور.

وبنسبة تقل عن ٤٠ ٪. وهذا يعكس حجم الفجوات الضخمة بين كبار الأثرياء وأكثر من ٩٩ ٪ من الجمهور.

بلغت ثروة الشخص الأول هذا العام ٩٣ مليار دولار. فإن ثروة آخر ثري في القائمة هي أقل من ٩٢ مليون دولار.

المرتبات العشر الأولى

احتل المرتبة الأولى هذا العام الثري إيبال عوفر. بثروة بلغ حجمها الإجمالي ٩٣ مليار دولار. وهو نجل الثري الراحل سامي عوفر. وقد تقاسم ثروة والده مع شقيقه عيدان. في العام ٢٠١١. وكان لكل واحد منهما ٦ مليارات دولار. وفي حين نجح إيبال في القفز بثروته إلى ٩٣ مليار. بمعنى أكثر من ٥٠ ٪. فإن شقيقه عيدان هبط بثروته هذا العام إلى ٦٫٢٥ مليار دولار. والقسم الأكبر من نجاحات إيبال عوفر كانت في استثماراته في العقارات في الخارج.

واحتل المرتبة الثانية الملياردير الإسرائيلي القديم ستيف فيرتهايمر وعائلته. التي تضم زوجته وأبناءهما الثلاثة. إذ بلغت ثروتهم مجتمعين ٩ مليارات دولار. زيادة بـ ٣٠٠ مليون دولار عن العام ٢٠١٧. وتبرز العائلة أساسا في شركات التقنيات التكنولوجية في إسرائيل وخارجها. واحتل المرتبة الثالثة باتريك ديرهي. سابق الذكر هنا. بثروة إجمالية في ٦٫٥ مليار دولار.

واحتلت الثرية الإسرائيلية القديمة شيري أريسون المرتبة الرابعة في القائمة. بعد أن كانت في سنوات خلت تتربع على رأس القائمة. كصاحبة الأسهم الأكبر في بنك «هيوعلام». أكبر البنوك الإسرائيلية. وبلغت ثروة أريسون هذا العام ٥٫٥ مليار دولار. بزيادة ٣٠٠ مليون دولار عن العام الأخرى. وقد الأنظمة ثروتها خلال عامين بنسبة ١٠ ٪. وبعد نشر قائمة «ذي ماركر» تم الإعلان عن أن أريسون ستبيع شركة البناء والإسكان التي تسيطر على غالبية أسهمها.

وجاءت في المرتبة الخامسة عائلة عزريئيلي. وهي العائلة التي تشتهر ببناء المجمعات التجارية الضخمة. والأبراج السكنية- التجارية. وبلغ حجم ثروتها التي يشارك فيها أربعة من أبناء العائلة. بـ٤ مليار دولار.

بتراجع ١٠٠ مليون دولار عن العام الماضي.

وفي المرتبة السادسة حل غيل سويد. بثروة إجمالية بلغت ١٠٠ مليار دولار. وهي ذات الثروة في العام الماضي. والاستثمارات الأكبر له هي في قطاع الهايتك.

أما المحتكر الأكبر لقطاع الغاز الإسرائيلي. إسحاق تشوفا. فقد حل في المرتبة السابعة. بثروة إجمالية تشاركه فيها زوجته قيمتها ٥٫١ مليار دولار. بزيادة ١٥٠

صغيرة. كانت تعرض على الفرنسيين الاشتراك في شبكة كوابل تلفزيونية بأسعار أقل من غيرها. وسرعان ما توسعت الشركة. وسجلت نجاحات. لتبدأ في عملية شراء شركات أخرى.

وبدأ ديرهي في إسرائيل مساهما في شركة الكوابل «هوت». التي جمعت شركات صغيرة سابقة. ودأب في كل مرة على شراء أسهم مساهمين آخرين. إلى أن اصطدم بالقانون الذي يلزم بان تكون أسهم ٥ ٪. على الأقل. في شركات الاتصالات بيد حامل جنسية إسرائيلية. فاختار ديرهي في العام ٢٠١٥ الحصول على الجنسية الإسرائيلية ليطبق السيطرة الكلية على «هوت». وبات قسم من شركاته مسجلا في إسرائيل.

والثري الثاني. الذي خسر كثيرا هو أرنون ميلتشين. ذائع الصيت في العامين الأخيرين. على ضوء قضية الفساد الكبرى التي يواجهها نتنيياهو. وفي صلبها تلقي هذا الأخير هدايا ثمينة وأكثر. ما يعد رشوات من ميلتشين. الذي كان يسعى إلى تمديد قانون الامتيازات الضريبية. التي يحظى بها الأثرياء المهاجرون إلى إسرائيل. وقد هبطت ثروته من ١٫٥ مليار دولار في العام ٢٠١٧. إلى ٣٫٥ مليار دولار في العام الجاري. وهذه أيضا خسائر في البورصات العالمية. وقد هبط من التدرج الرابع في العام الماضي. إلى التدرج التاسع هذا العام. ويعد ميلتشين الصديق الخاص لبنيامين نتنيياهو. والمتورط بقضية تقديم هدايا لنتنيياهو وزوجته بما قيمته مئات الآف الدولارات على مدى سنوات. وهي قضية الفساد التي تسمى «الملف ١٠٠٠». وقد أوصت الشرطة. في شهر شباط من العام الجاري. بتقديم لائحة اتهام ضد نتنيياهو. في هذه القضية. بشبهة أنه تلقى شئى وخان الأمانة. وانتقل الملف لقرار نهائي في النيابة العامة. لم يصدر حتى إعداد هذا التقرير.

ثروات وفجوات

وكما ذكر. فإن الثروة الإجمالية للأثرياء الـ ٥٠٠ بلغت هذا العام ١٧٢ مليار دولار. مقابل ١٦٨ مليار دولار في العام ٢٠١٧ الماضي. و١٣٧ مليار دولار في العام ٢٠١٦. ومصدر هذه التارجات أرباح وخسائر في البورصة. وأيضا هجرة أثرياء يهود من العالم إلى إسرائيل. أو الحصول على جنسيتها إلى جانب الجنسية الأخرى التي بحوزتهم. فمثلا بعد صدور تقرير «ذي ماركر» هذا العام. حصل الثري الروسي اليهود رومان أبراموفيتش على الجنسية الإسرائيلية. إضافة إلى الجنسية الروسية. وبلغ حجم ثروته الإجمالي هذا العام ١١٫٤ مليار دولار. وهو سيقلب قائمة الأثرياء في العام المقبل. في حال بقي مع الجنسية الإسرائيلية (اقرأ عنه في مكان آخر من هذه الصفحة).

ويقول التقرير إن عدد الأثرياء الذين بحوزة كل واحد منهم مليار شيكل وأكثر. يتعدى ٢٨٨ مليون دولار

وأكثر. بلغ هذا العام ١٠٦ ثريا. مقابل ١١٦ ثريا في العام الماضي. وهذا بسبب تقاسم الثروات داخل عدد من العائلات. لكن بموجب الجدول. الذي يعرض إجمالي الثراء من العام ٢٠٠٣ وحتى العام الجاري. فإن عدد الذين كانت ثروتهم في العام ٢٠٠٣ من مليار شيكل وصاعدا ٨ أشخاص. وبقي العدد ذاته في العام التالي. واستمر بالصعود بوتيرة محدودة. إلى أن بدأت القفزات من العام ٢٠٠٨. في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية. وهجرة عدد من الأثرياء اليهود من العالم إلى إسرائيل.

وكما ذكر في المقدمة. فإن حجم الثروة الإجمالية ارتفع منذ العام ٢٠٠٣ إلى العام الجاري ٢٠١٨ بنسبة ٤٦٥ ٪. إذ

قراءة وتحليل: برهوم جرابيسي

قال التقرير السنوي حول قائمة الأثرياء الـ ٥٠٠ الكبار في إسرائيل. التي تصدرها سنويا المجلة الشهرية لصحيفة «ذي ماركر». الاقتصادية. التابعة لصحيفة «هارتس» الإسرائيلية. إن الثروة الإجمالية لهم ارتفعت بنسبة ٢٢ ٪ فقط». بعد ارتفاع بنسبة ٢٣ ٪ في العام ٢٠١٧ عن العام الذي سبقه.

وبلغ حجم الثروة الإجمالية لهؤلاء الأثرياء ١٧٢ مليار دولار. وهذا يشكل ارتفاعا بنسبة ٤٦٥ ٪ عن العام ٢٠٠٣. مقابل نمو اقتصادي إجمالي. خلال كل تلك السنوات. في حدود ٦٥ ٪. لكن في قراءة أخرى. فإن ثروة العام ارتفعت بنسبة ٧ ٪. إلا أن اثنين من كبار الأثرياء خسرا بالمجمل ٩ مليارات دولار.

وتضمنت القائمة هذا العام ٢٤٥ مرتبة لأسماء أفراد وعائلات ومجموعات استثمارية. تضم ٥٠٠ ثري من بينهم ١٣٧ ثريا مستقلا. و٣٦٣ ثريا ضمن ١٠٨ عائلات ومجموعات استثمارية. في حين أنه في العام الماضي. كان ١٤٣ ثريا. مقابل ٣٥٧ ثريا ضمن ٩٨ عائلة ومجموعة استثمارية. وهذا يدل على أن أثرياء كبار إما أنهم رحلوا وتم توزيع ثروتهم على ورثتهم الشرعيين. أو أن منهم من قام بتقسيم ثروته على أبنائه.

ويقول التقرير إن احتساب الأثرياء الـ ٥٠٠ الكبار. أفرادا مستقلين. أو أفرادا ضمن عائلات ثرية. ارتكز على الأسهم في الشركات. إن كانت عامة أو خاصة. ومشاريع اقتصادية. وعلى أسهم في أسواق المال. وعقارات. وأموال سبوتة نقدية. وهذا بموجب ما كانت عليه الحال يوم الأول من نيسان ٢٠١٨. واستنادا إلى سعر صرف الدولار بـ ٣٫٥ شيكل. ومن أجل جمع كل هذه المعطيات. تمت الاستعانة بعدة قنوات. منها مخزون معلومات صحيفة «ذي ماركر». وما هو معلن للجمهور. والمعلومات في البورصات. كذلك مسجل الشركات. ومكاتب علاقات عامة. ومصادر أخرى مختلفة.

إلا أن هذه الثروات لا تشمل الاستثمارات غير الخاضعة للسجلات الإسرائيلية الرسمية. بمعنى أنها كلها خارج البلاد. كما أنها لا تشمل أثرياء كبارا يعيرون في الساحة الإسرائيلية. لكنهم لا يخضعون للسجلات الإسرائيلية. مثل الثري الأميركي اليهودي. شلدون إدلسون. صاحب صحيفة «يسرائيل هيوم» اليومية المجانية. الداعمة بالمطلق لشخص بنيامين نتنيياهو.

وكان التأثير السلبي الأكبر على الثروة الإجمالية هو انهيار ثروة من كان يحتل المرتبة الأولى في الثراء خلال العامين الماضيين. الثري الفرنسي باتريك ديرهي. الذي كانت ثروته في العام الماضي ١٤ مليار دولار. وخسر هذا العام ٧٫٥ مليار. لتحت عند ٦٫٥ مليار دولار. محتلا المرتبة الثالثة.

وقد هاجر ديرهي إلى إسرائيل في العام ٢٠١٥. حاملا معه ثروة بلغ مقدارها في ذلك العام ١٦٫٥ مليار دولار. وخسر منها في العام ٢٠١٦. ما يعادل ٧٫٦ مليار دولار. بينما في العام الماضي ٢٠١٧ عاد ليحتل المرتبة الأولى بعد أن حقق أرباحا عن العام الماضي بقيمة ٦٫٥ مليار دولار. لتصل ثروته هذا العام إلى ١٤ مليار دولار. وهذه التارجات مصدرها هي البورصات العالمية. وديرهي (٥٤ عاما) هو يهودي ولد في المغرب العربي. وكان والداه من اليساريين. وهاجرت العائلة في نهاية سنوات السبعين إلى فرنسا. وبدأ حياته العملية. التي قادت إلى الثراء. في سنوات التسعين الأولى بصحبة

رومان أبراموفيتش الثري الروسي المهاجر الجديد يقلب قائمة كبار الأثرياء!

«تبلغ ثروته حوالي ١٢ مليار دولار» توجه إلى إسرائيل بسرعة من بريطانيا وحصل على الجنسية فورا» أبراموفيتش قد يكون طامعا بجواز السفر الإسرائيلي لاحتياجات تنقله في العالم لكن سيستفيد من إعفاءات ضريبية ضخمة» قد يكون كغيره من الأثرياء الذين تعاملوا مع إسرائيل كمحطة عابرة لاحتياجات الاستفادة من الإعفاءات الضريبية

أموال واستثمارات ضخمة. لا يوجد ما يربطها وبيقيها. فهي كالطيور المهاجرة تبحث عن «بغديها». فمنها من لجأ إلى إسرائيل. للاستفادة من شروط وامتيازات ضريبية. للاستثمارات العالية الكبرى. وخاصة المهاجرة إليها. ما يعني أنها على استعداد للقيام بالمحرة الضريبية. في حال تبدلت الظروف. أو وجدت ظروفًا أفضل في أي مكان آخر في العالم.

والسؤال الأبرز الذي انشغلت فيه الصحافة الاقتصادية الإسرائيلية هو كيف حصل أبراموفيتش بهذه السرعة على الجنسية الإسرائيلية؟. وكان شبه اجماع في التقارير على أن «جهات عليا» في سدة الحكم تدخلت من أجل تأمين الجنسية على الفور. لأنه حسب الأنظمة هناك فترة تمهيد. خلالها يتم فتح ملف خاص به في وزارة الداخلية. حتى يتم ترتيب الهجرة والحصول على الجنسية. وفي حالات أخرى. ومن أجل تسريع الحصول على الجنسية. على طالب الجنسية أن يتبرع بما لا يقل عن مليون دولار لإحدى المؤسسات الإسرائيلية والصهيونية. لكن حتى هذا يحتاج إلى فترة ما.

وكما يبدو فقد تم إيجاد مبررات لحصول أبراموفيتش على الجنسية. منها أنه متبرع دائم للمؤسسات الإسرائيلية والصهيونية. وأنه على سبيل المثال تبرع بـ ٧٠ مليون دولار للمركز الطبي شيبا في وسط البلاد. على أي حال. فإن أبراموفيتش سيتحول في المستقبل القريب إلى الشخصية المركزية الأكثر إثارة في الساحة الإسرائيلية. في حال قرر البقاء هنا ولم يغادر كغيره من الأثرياء الكثر.

الإسرائيلي حول هذا القانون. الذي لا يستفيد منه سوى بعض الأفراد مع عائلاتهم. على ضوء تقارير ومطالبات دولية من إسرائيل بوقف العمل بهذا القانون. الذي يقف حاجزا أمام تبادل المعلومات المالية لمحاصرة متهمي الضرائب في العالم.

كما أن هذا القانون كان سببا في تورط بنك إسرائيلية أمام السلطات الأميركية. إذ كان بنك ليثومي أول المتورطين. وتكبد غرامة بـ ٤٠٠ مليون دولار. بينما جرت مفاوضات مع بنك «هيوعلام». أكبر البنوك الإسرائيلية. وبنك «مزراحي طفاحوت» الذي يحل رابعا من بين البنوك الخمسة الكبار. أما البنك الأخير. فهو «هيبليثومي هريشون». إلا أن قضيته لم تثر في الفترة الأخيرة. وليس واضحا إلى أي نقطة وصلت.

وقد وصل أبراموفيتش في الأيام. التي صدر فيها التقرير السنوي للمجلة الشهرية لصحيفة «ذي ماركر». حول تدرج الأثرياء الـ ٥٠٠ الكبار في إسرائيل. ولذا لم يتم ادراجه ضمن القائمة. وحسب تلك القائمة فإن أكبر ثروة في هذا العام بلغت ٩٫٣ مليار دولار. ما يعني أنه في حال بقي أبراموفيتش في إسرائيل حتى منتصف العام المقبل. وحافظ على حجم ثروته المعلن. فإنه سيتحول فورا إلى الثري الأكبر في إسرائيل. رغم أنه روسي الجنسية أيضا. ولم يتنازل عنها. ويمثل أبراموفيتش ظاهرة من عشرات الأثرياء اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل في السنوات الأخيرة للاستفادة من قانون الإعفاء الضريبي. ولكن هذا لا يعني ورقة رابحة بيد إسرائيل. لان هذه حركة

جرى تمديده في العام ٢٠٠٨ إلى عشر سنوات أخرى بعد اضافات. ويمتج المهاجرين اليهود إلى إسرائيل. وحتى الإسرائيليين الذين هاجروا قبل سنوات وعادوا إلى إسرائيل. إعفاء من دفع الضرائب على كل نشاطهم الاقتصادي في الخارج لمدة عشر سنوات. حتى وإن كان الأمر متعلقا ببيع عقارات وأعمال في الخارج. وما شابه. وهذا أحد الأنظمة التي سنتها إسرائيل في السنوات الأخيرة. بحثًا عما يسمى «الهجرة النوعية». بمعنى استقدام مهاجرين يهود من ذوي الامكانيات المالية والعلمية.

وقد ظهر ذلك القانون في حينه على أنه يهدف إلى تحفيز الهجرة إلى إسرائيل. التي بدأت في تلك المرحلة بالتراجع بنسبة حادة. مقارنة مع معدلاتها التي كانت قائمة في سنوات التسعين من القرن الماضي. وكان هدف المشرع المعلن هو ضمان تأقلم المهاجرين اقتصاديا في إسرائيل. في سنوات هجرتهم الأولى. إلا أن هذا التعديل جعل كثيرين من كبار المستثمرين من يهود العالم يرون بإسرائيل «دفيئة» للتهرب من دفع الضرائب. ومع مرور السنين تبين أن من وراء المبادرة وقف حيتان مال كبار. وبضمنهم أرنون ميلتشين. أكبر المستفيدين من هذا القانون.

وأكدت سلسلة من التقارير الصحافية. وحتى تقارير شبه رسمية إسرائيلية صدرت بشكل دائم على مدى السنوات الماضية. أن إسرائيل باتت «دفيئة» لمتهمي دفع الضرائب» من يهود العالم. الذين يستفيدون من قانون الإعفاء الضريبي المذكور. وتأتج الجدل

ككل وأكثر من ٢٨ مليون دولار. وهو يستثمر في عدد من شركات الهايتك الصغيرة بشكل خاص. أو تلك المسماة «في الشركات الناشئة» وقال أحد التقارير في الصحافة الاقتصادية إن أبراموفيتش يستثمر في ١٢ شركة كهد.

وحسب تقارير عالمية. فإن ثروة أبراموفيتش تتراوح ما بين ٩ مليارات إلى ١٣ مليار دولار. لكن الرقم الأكثر تداولا هو ١١٫٥ مليار دولار. واستثماراته الأضخم في العالم في قطاع النفط. وقبل سنوات. حينما اشترى فريق تشيلسي البريطاني لكرة القدم. سدده له ديونا بنحو ١٫٦ مليار دولار.

وهناك سلسلة من التفسيرات لهذا الانتقال السريع لأبراموفيتش. أولها كما يبدو أنه لا يشعر بأمان شخصي في روسيا. رغم علاقته الخاصة بالرئيس بوتين. واختار إسرائيل لكونه يهوديا. وله فيها بيت خاص به. كما أن جنسيتها وجواز سفرها سيجعله يتنقل في جميع أنحاء دول الاتحاد الأوروبي من دون تأشيرة. خلافا لجواز السفر الروسي. الذي يحتاج لتأشيرة كي يدخل إلى المملكة البريطانية المتحدة. يضاف إلى هذا أن أبراموفيتش استفاد فور وصوله إلى إسرائيل من قانون الإعفاء الضريبي. الذي يمنح المهاجرين اليهود إلى إسرائيل إعفاء على نشاطهم الاقتصادي خارج إسرائيل لمدة ١٠ سنوات. رغم أن مفعول القانون ينتهي في هذا العام.

ويجري الحديث عن تعديل لقانون الضرائب. تم إقراره في العام ٢٠٠٣. بمبادرة وزير المالية في حينه. بنيامين نتنيياهو. وكان ساريا لمدة خمس سنوات. ثم

قانون تجنيد الشبان الحريديم يدخل إلى مرحلة حاسمة في أروقة الحكومة!

***صيغة جديدة لقانون التجنيد تبدو كحل وسط قد ينزع فتيل أزمة تهدّد بحل الحكومة* خلاف بين الحريديم حول قبول ورفض الصيغة * الحريديم يعرفون أن هذه الحكومة الأفضل لهم لتحقيق أكثر ما يطمحون إليه**



الحريديم في الجيش، هوية تتغير.

«التي ستقود إلى شرح في الشعب»، حسب تعبيره.

ودعا ششتيرن إلى تقديم محفزات مالية تشجع المعاهد الدينية على توجيه أعداد أكبر من طلابها للخدمة، بمعنى أنه كلما كانت نسبة الطلاب في تلك المعاهد (ما بعد المرحلة المدرسية) الذين يتوجهون لواحدة من الخدمتين أعلى، فإن

الميزانيات التي ستحصل عليها المعاهد أعلى.

وتمويل المعاهد الدينية هو قضية مركزية لدى الحريديم، وأحزابهم تضغط على كل الحكومات التي تشارك فيها لزيادة تلك الميزانيات. ويجري الحديث عن معاهد دينية تضم عشرات آلاف رجال الحريديم، الذين يمضون أوقاتهم في دراسة التوراة، مقابل حصولهم على مخصصات اجتماعية.

ففي حكومة نتنياهو هو السابفة، التي غاب عنها الحريديم، تم خصم نسبة كبيرة من مخصصات الحريديم، لكن في الحكومة الحالية، التي تضم كتلتي الحريديم، تمت إعادة كل الميزانيات إلى سابق عهدها وزيادة. ويجري الحديث اليوم عن أن ميزانيات معاهد الحريديم باتت اليوم أعلى بنسبة ١٠٪ مما كانت عليه قبل الحكومة السابقة.

وما يريد شتيرن قوله هو أن توجه شبان أكثر من الحريديم إلى الجيش، وللخدمة المدنية، هو بده الطريق نحو العالم المفتوح، إلى عالم العلم والعمل، وبذلك فإن الحكومة ستوفر على حالها مخصصات مالية ضخمة يتم دفعها على طلاب المعاهد الدينية.

لكن هناك من يرى أن القضية ليست فقط في دفع الشبان الحريديم نحو الجيش، بل إن المشكلة الأساسية عندهم تبدأ من التعليم المدرسي في مراحل التعليم الأولى، إذ أن الطلاب يتلقون تعليما دينيا مترمنا، ويحرمون من المناهج التعليمي الرسمي، وهم لا يتعلمون مواضيع أساسية، وإن تعلموا مثل

وزير الدفاع أفغدور لبيرمان وبين مجموعات الحريديم، بحيث لا يخرج أحد منهم رابحا على حساب الآخر. وبحسب عمت، فإن لبيرمان بات يعي أن التصلب بموقفه، الداعي إلى تجنيد كلي لشبان الحريديم، لن يقود إلا لحل الحكومة، وبالتالي حل الكنيست، والتوجه إلى انتخابات مبكرة، ليس معناها بها لبيرمان، الذي تدل استطلاعات الرأي على أن قوة حزبه- «يسرائيل بيتينو»- ستترافع ولو بمقعد واحد عن قوته الحالية اليوم- ٦ مقاعد.

في المقابل، فلن قادة كتلتي الحريديم شاس ويهدوت هتوراة يقرؤون نتائج الاستطلاعات جيدا، فهي من ناحية تتوقع زيادة في قوة يهدوت هتوراة التي لها ٦ مقاعد اليوم، في حين أن قوة شاس قد تتدهور إلى ٥ مقاعد بدلا من ٧ اليوم، ولكن الأمر المهم الآخر لدى هاتين الكتلتين، هو التشكيكة البرلمانية التي تتوقعها الاستطلاعات، وبتاوا يدركون أنه من ناحية مصالحهم، فإن هذا الائتلاف الحاكم هو الأفضل لهم.

وعلى هذه الخلفية ظهر خلاف داخل كتلة يهدوت هتوراة، التي تتشكل من ثلاث طوائف، وبينما توافق طائفتان على الصيغة المتبلورة، فإن طائفة «غور»، التي يمثلها نائب وزير الصحة يعقوب ليتسمان ما تزال تتشدد في مسالة القانون. وتجري محاولات لسد آخر الثغرات للتوصل إلى حل وسط. وإذا ما كان هذا هو المشهد حقا، الذي تعرضه الصحافة الإسرائيلية، فيكون الائتلاف الحاكم قد خطى أزمة أخرى، كان من المحتمل أن تقود إلى حل الحكومة.

ويقول المحلل والإعلامي رفيف دروكر، في مقال له في صحيفة «هآرتس»، إن اعتبارات انتخابية من الائتلاف والمعارضة، هي التي تحدد مسارات حل هذه القضية، وليس القضية الجوهرية، وما يسومونه «تقاسم العيب». ويقول دروكر إن «قضية قانون التجنيد هي قصة سياسية فريدة. والخطة الجديدة هي خطة تؤيد الحريديم بشكل واضح. فأهداف التجنيد تم تخفيضها، وجرى توسيع تعريف حريديم» ما يعني توسيع قاعدة الاعفاءات.

كما أشار إلى أن العقوبات الخصمية الجائزية التي كان يفرضها القانون على من لا يتجنّد الفيت، ومرة أخرى حصل الحريديم على عدد سنوات تأقلم، وكانهم لم يبدأوا بـ «التأقلم» منذ سنن قانون التجنيد الاول، قانون طال، الذي ولد في حكومة إيهود باراك، ولا يوجد خلاف على تساهل هذه الخطة. ورد الجهاز السياسي مدهش. وأكد أن أبأ هذه الخطة هو وزير الدفاع أفغدور لبيرمان، فهو قام بمناورة لامعة.

فوائد اقتصادية

الجدل الدائر في الصحافة الإسرائيلية يعكس الهدف الجوهري من سعي المؤسسة الحاكمة إلى تجنيد الحريديم، وهو كسر جدران هذا المجتمع المنغلق على ذاته، والذي يعيش حياة تقشفية، ولا يخترط بالشكل المطلوب في سوق العمل، بمعنى أنه مجتمع غير منتج وغير مستهلك، يضاف لهذا أنه جمهور لا يتلقى العلوم الأساسية من رياضيات

ولغات، كما هو في باقي القطاعات.

ويقول نائب رئيس المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، البروفسور يديديا شتيرن، وهو محاضر للحقوق في جامعة بار إيلان في رامات غان، إن فرض عقوبات اقتصادية على الممتنعين عن أداء الخدمة العسكرية، أو الخدمة المدنية البديلة، سيكون آلة ضغن أكثر نجاعة من عقوبات الجائزية،

احتد الجدل، في الأيام الأخيرة، حول قانون تجنيد الشبان المتدينين المزمّتين، الحريديم، والذي من المفترض أن يكون الكنيست قد أنجزه حتى منتصف أيلول المقبل، بقرار من المحكمة العليا، ما يعني الانتهاء من تشريعه حتى نهاية الدورة الصيفية بعد أربعة أسابيع. وقد أظهرت الصيغة المقترحة خلافا حتى داخل أحزاب الحريديم، بين مؤيد ورافض. ويبقى الاحتمال قائما بأن تصل الأمور إلى طريق مسدود، ما يعني حل الحكومة والتوجه إلى انتخابات مبكرة.

وكانت المحكمة العليا الإسرائيلية قضت، في منتصف أيلول ٢٠١٧، ببطالن القانون الذي أقره الكنيست في خريف العام ٢٠١٥، والذي ألغى قانونا أقر في منتصف ٢٠١٤. والقانون الذي الغته المحكمة يقضي بإعفاء واسع جدا لشبان الحريديم من الخدمة العسكرية، على أن يسن الكنيست قانونا آخر، حتى عام من يوم قرار المحكمة، بمعنى منتصف أيلول المقبل، وهذا يعني حتى انتهاء الدورة الصيفية الحالية، في النصف الثاني من تموز المقبل. كما أن هناك مجالان لا تدعو الحكومة إلى جلسة استثنائية خلال العطلة الصيفية لإتمام القانون.

وقد نجح الائتلاف الحاكم برئاسة بنيامين نتنياهو في آخر أيام الدورة الشتوية، التي انتهت في منتصف آذار الماضي، في تأجيل الأزمة. وكما كان متوقعا، فإن الخلاف بات أشد في الأيام الأخيرة مع اقتراب الموعد الأخير لسن القانون البديل. والمعركة على سريان قانون التجنيد اللازمي لشبان الحريديم المذكور بدأت تحتد في أوائل سنوات التسعين. فمُنذ العام ١٩٤٨، وبمبادرة من دافيد بن غوريون، حصل الحريديم على إعفاء جارف من الخدمة العسكرية الإلزامية، في سعي الصهيونية والمؤسسة الحاكمة لتقريب الحريديم الرافضين للصهيونية، إلى الكم؛ إذ أن طوائف كبيرة من الحريديم رفضت الصهيونية وقيام إسرائيل، وهي حاليا قلة في إسرائيل (٥٪ من الحريديم وفق التقديرات)، إلا أن أعدادهم الكبيرة موجودة في دول العالم الأخرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

لكن في بدايات إسرائيل كانت أعداد الحريديم هامشية، ولهذا لم يتم الالتفات لهم. وفي نهايات سنوات الثمانين، وبدايات سنوات التسعين، بدأت المؤسسة الحاكمة، والجمهور الإسرائيلي ككل، يشعرون بأن أعداد الحريديم تتعاظم بوتيرة عالية، وامتناعهم عن الخدمة العسكرية بدأ ينعكس بشكل كبير على نسبة المجندين سنويا للخدمة الإلزامية. وكلما تقدمت السنين استفحلت هذه الظاهرة، خاصة وأنه في السنوات الأخيرة، أظهرت استطلاعات أن ٣٠٪ من المواليد في إسرائيل هم من الحريديم، وهذا يعني ٣٦٫٥٪ من مواليد اليهود وحدهم، وهذا انعكاس لنسبة التكاثر العالية جدا لدى الحريديم- ٣٫٨٪. مقابل حوالي ١٫٣٪ لدى جمهور العلمانيين، و٢٫٨٪ لدى التيار الديني الصهيوني.

وحسب التقارير الصحافية، فإن الصيغة التي بلورتها لجنة حكومية خاصة اعتمدت من جديد مبدأ التجنيد التدريجي للشبان العالبة جدا لدى الحريديم- ٣٫٨٪. مقابل حوالي ١٫٣٪ لدى جمهور العلمانيين، و٢٫٨٪ لدى التيار الديني الصهيوني.

وحسب التقارير الصحافية، فإن الصيغة التي بلورتها لجنة حكومية خاصة اعتمدت من جديد مبدأ التجنيد التدريجي للشبان المعفيين من التجنيد بشكل تدريجي، ولكن النسب ما تزال ليست واضحة.

ويقول المحلل الاقتصادي حجابي عمت، في صحيفة «ذي ماركر»- إن الصيغة المتبلورة تدل على حلول وسط بين

بقلم: شلومو سبيرسكي (*)

يشكل البحث المتعجل في ميزانية دولة اسرائيل للعام ٢٠١٩ فرصة للخوض في السؤال: هل يمكن مواصلة التمسك بالسياسة التي وجهت حكومات اسرائيل منذ ٢٠٠٤- تقليص المصروفات الحكومية وبالاساس تقليص المصروفات الاجتماعية، قياسا بقدررة الدولة الاقتصادية (أي قياسا بارتفاع الناتج المحلي الخام)؟

تتجلى هذه السياسة من خلال قواعد الميزانية المتغيرة من حين إلى آخر، والتي يوحدها مع ذلك هدف واحد، تقليص العجز وتقييد حجم الصرف من الميزانية. إن العجز المنخفض يمكن من تقليص الدين الحكومي، والدين المنخفض ينظر اليه في الأسواق المالية العالمية كمؤشر للاستقرار المالي للدولة، في الحالة الإسرائيلية، تصبح الحاجة ماسة لهذا الاستقرار بإزاء انعدام الاستقرار السياسي- الأمني، وأبرز تجلياته- وأكثرها قابلية للانفجار وفقا للغة الجيش الاسرائيلي- هو المقاومة الفلسطينية للاحتلال الاسرائيلي المتواصل. إن انعدام الاستقرار السياسي- الأمني هو ما يجبر الدولة على اعتماد سياسة مالية حذرة.

لكن يمكن صياغة ذلك على نحو مختلف: إسرائيل مستعدة لمواصلة الاحتلال أيضا بثمان المراتف المدني الأكثر انخفاضا. هل الاستنتاج هو أن السبيل الوحيد لزيادة حجم المصروفات الاجتماعية هو تعميق العجز وزيادة حجم الدين؟ بالطبع لا. إن إحدى الوسائل هي رفع الضرائب المباشرة، التي تم خفضها إلى حد كبير عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وبما عاد بالفائدة خصوصا على أصحاب المداخل المرتفعة. وثملا سنين فيما يلي، هناك علاقة أيضا لخفض الميزانيات هذا بالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

وثمة سبيل ثان هو السعي إلى تسوية متفق عليها مع الفلسطينيين، تمكّن من التوصل بالتدريج إلى استقرار سياسي واقتصادي.

ليس النيوليبرالية فقط!

المصروفات المدنية بما يعادل نسبة الناتج المحلي الخام

الرياضيات، فليس بالقدر الكافي والعصري، وإنما بمبادئ أساسية.

ويقول الكاتب إنشيل بيبر، في مقال في صحيفة «هآرتس» إن شبان الحريديم هم ضحية سبعين سنة من الأعيب القوة السياسية. فهم يستحقون الإعفاء من الخدمة العسكرية ليس بفضل اتفاق «توراته» مهنته، بل بسبب الإهمال المستمر لدولة إسرائيل. فالإعفاء من الخدمة العسكرية ليس نوعا من «التسهيل» الذي يحصلون عليه، بل اعتراف بأن الجهاز تتنازل عنهم. وثملا أن الجيش لا يفرض على من يعانون من مشكلات جسدية معينة التجنّد، هكذا من المحظور أن يتم تجنيد من لم يحظ بالتعليم الاساسي يستحقه كل شاب في إسرائيل لأي سبب كان للجيش الإسرائيلي.

ويتابع بيبر، إن «المطالبة الصهيونية لسياسيين مثل أفغدور لبيرمان وياثير ليد واتباعهم في الاعلام بشأن «المساواة في العيب» تتجاهل تماما الاضطهاد المتواصل للشباب الحريديم. يجب اصلاح هذا الظلم التاريخي الذي تم التسبب به لهم، وأن يتم سحب التمويل الحكومي من كل مؤسسة تعليم لا تدرس المهن الاساسية بالمستوى المطلوب، وعلى الأقل إيجاد أطر لاستكمال التعليم للمتسربين من جهاز تعليم الحريديم، قبل البدء بالحديث عن تجنيدهم للجيش».

الحق الإنساني في الرفض

أما الكاتب ب. ميخائيل فيدافع عن الحق الإنساني للحريديم في رفض الخدمة العسكرية، وهو يعارض أصلا الخدمة الإلزامية، ويقول في مقال له في صحيفة «هآرتس» إن «الجيش سبق له أن أشار إلى أنه يمكنه أن يتدبر أمره

ميزانية إسرائيل ٢٠١٩: هكذا يُملي الاحتلال السياسة الاقتصادية!

***المقاومة الفلسطينية للسيطرة الاسرائيلية هي العامل الأساس في انعدام الاستقرار الذي يفرض على اسرائيل اعتماد سياسة مالية حذرة. ومعنى ذلك: استمرار الاستثمار المنخفض في التعليم والصحة والضمان الاجتماعي**

إسرائيل هي التي تحوز اليوم على معظم أوراق اللعبة.

هل كان هناك بديل غير نيوليبرالي؟ بالتأكيد. كان من الممكن عدم خفض الضرائب المباشرة، وهي خطوة نيوليبرالية حاسمة عادت بالفائدة خصوصا على أصحاب المداخل العالية. ولكن ربما يوجد لهذا أيضا تفسير مرتبط بالصراع الاسرائيلي- الفلسطيني؛ لقد عجز خفض الضرائب برأيي عن خشية قيادة الدولة من أنه على خلفية الصراع العنيف المتواصل، مستوى الضرائب الذي كان معمولا به حينذاك سيؤدي إلى هرب «شعب الستارت- أب». الاجتماعية، ولعدم كفايته، يضطر المواطنين إلى دفع ثمن الخدمات التي يفترض أن يتلقاها مجانًا، من جيوبهم الخاصة. وبما أن كمية الأموال تختلف من جيب مواطن إلى آخر، فإن الميزانية الحكومية الناقصة تعمم انعدام المساواة في المجتمع الاسرائيلي أكثر فأكثر، وهو اليوم أصلا من الأكثر ارتفاعا في الدول الغربية.

على خلفية هذه الأمور، هناك سؤالان كان يفترض أن يمثلًا نصب أعين أعضاء الكنيست عند مجيئهم لبحث مشروع ميزانية العام ٢٠١٩: الأول هو الذي صاغه بنك إسرائيل؛ هل يجب مواصلة التمسك بسياسة الصرف المدني المقلص، في ضوء حقيقة أن الدين العام بمستوى أكثر انخفاضًا من الهدف الذي حددته معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢. جواب بنك إسرائيل: «علاقة الدين بالناتج في إسرائيل عام ٢٠١٦ ليست بذلك المستوى الذي يتطلب تقليصا للدين بشكل حاد».

السؤال الثاني هو: أليس الثمن الاجتماعي- الاقتصادي الناجم عن السيطرة على الأراضي الفلسطينية (أراضي ١٩٦٧)، ثقيلًا جدًا؟ وهل نحن مستعدون لمواصلة سلب الاستقلال الفلسطيني بثمان الاستثمار المنخفض وغير الكافي في التعليم والصحة والضمان الاجتماعي؟

(*) د. شلومو سبيرسكي هو المدير الأكاديمي لمركز أدفا- معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل. ترجمة خاصة.

دمج قناتي «ريشت» و«العاشرة» التلفزيونيتين الإسرائيليتين: خبر سارّ للسلطة الحاكمة؟

كتب هشام نفاع:



جاء الإعلان عن دمج الشركتين التلفزيونيتين الإسرائيليتين، «ريشت» و«القناة العاشرة»، بشكل مفاجئ، قبل نحو أسبوع، لدرجة نعته بأوصاف فاقت النسبية الواقعية؛ إذ رأى أكثر من محلل ومحرر أن الحدث بمثابة «انفجار كبير»، ثاب في عالم الإعلام الإسرائيلي؛ ومعروف أن ذلك المصطلح يطلق على أكبر حدث فريد من نوعه في تاريخ الكون وبزوغه بمفهوم العلم؛ لذلك باتي استخدامه هنا ليعكس أيضاً درجة عالية من الانفعالية المفرطة، التي لا تعتبر خاصية غريبة عن الحقل العام في إسرائيل، بما يشمل الإعلام والسياسة أيضاً.

وفقاً للصفحة البرمجة، ستسيطر شركة «ريشت» على ٦٠٪ من القناة المستحدثة بعد الدمج، والبقية ستكون بسيطرة شركة RGE. وستطرأ تغييرات على نسبة سيطرة أصحاب الأسهم في الشركتين، وهم من يطلق عليهم «رجال أعمال» أي شريحة من كبار الأثرياء الذين تمتد أذرع الهيمنة لديهم على قطاعات مختلفة في الأموال والصناعة والتجارة والعقارات، وصولاً إلى الإعلام أيضاً، كجزء من تعزيز الهيمنة بل التأثير على مجريات وقرارات اقتصادية وسياسية بأدوات الإعلام، لمضاعفة أرباحهم.

الشركة الجديدة سيديرها مدير «ريشت» آفي تسفي وسيتولى مجلس إدارتها حامل الوظيفة في «ريشت» أيضاً، وفقاً للتقديرات، وهو ما يشير إلى الجهة التي ستحظى بقوة أكبر على تحديد السياسات الإعلامية، هذه نقطة هامة ليس على الصعيد الإداري بالطبع، وإنما من ناحية الوجهة النقدية والمساحة المعطاة للنقد فيها، وهو ما ميز «القناة العاشرة» نسبياً عن سائر قنوات التلفزيون، لكن هذه الصفة ثثار حولها تساؤلات الآن بعد الدمج، فالحال الآن هي أن «ريشت» ستكون الشركة التي تضم «شركة الأخبار» التي عملت في «القناة العاشرة».

أخبار «القناة العاشرة»، قد تجد نفسها «مقصوفة الجناحين»!

كتبت صحيفتا «غلوبس» و«هآرتس» بالتوازي أن المفاوضات بين أصحاب الشركتين المدمجتين دخلت مرحلة من التسارع في ضوء استمرار «الزيف» والخسائر الكبرى في سوق الإعلانات التجارية التلفزيونية. هذا سيفرز وضعاً يشمل تغيرات دراماتيكية على مستوى المضمون. «غلوبس» أشارت إلى أن هذا يعود إلى تصنيف «القناة العاشرة» كقناة نوعية قدمت مادة صحافية بديلة للقناة التلفزيونية الثانية ممثلة بشركة «كيشيت»، وهو ما قد تطوى صفحته الآن.

غاي فرحي كتب في «غلوبس» أن هذا الدمج يقع في غير صالح المشاهدين بل يعيد التلفزيون والصحافة في إسرائيل عقوداً إلى الوراء، وتفسيره هو أن شركة الأخبار في القناة العاشرة سوف تفقد الحرية النسبية التي تمتعت بها، وقد تجد نفسها «مقصوفة الجناحين». والخشية بتقديره هي بالأساس من المساس المحتمل بمضامين الأخبار، فشركة الأخبار «المتمازة في القناة (العاشرة) التي حظيت بحرية نسبية ستضطر الآن للعمل تحت سيطرة رجال أعمال لديهم مصالح اقتصادية مختلفة، فشر. ويشير خصوصاً إلى أن الخطر يهدد مراسلي/ات الأخبار وبرنامج التحقيقات «هكور»، الذي يتولاه الصحافيون رفيف دروكر وباروخ كرا، وللآن لديهم تاريخ طويل مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وخصوصاً الصحافي الأول، وليس صدفة أن الكثير من الأسئلة طرحت حول مستقبله هو بالذات أو على الأقل حول المساحة التي سيتمتع بها في حال استمر البرنامج واستمر عمله.

ناتسي توكر كتب في «هآرتس» أن محامياً اسمه شاحر بن مثير قدم اعتراضاً على هذا الدمج إلى مفوضية مكافحة الاحتكار، بتسويق أو الدمج سوف يمس بالحرية الصحافية، وهو يتطرق إلى مسألة السيطرة والإدارة في الشركة الجديدة في سياق الأخبار والتحقيقات الصحافية، والتي تشكل الجانب الأهم والأكثر ارتباطاً بحرية الصحافة وتنويعه الآراء. وقد جاء في نص الاعتراض: «إن أصحاب الأسهم الرئيسيين في شركة ريشت هم أصحاب مصالح تجارية كبيرة في بعض كبريات الشركات داخل الاقتصاد الإسرائيلي (...) وقسم كبير من هذه الشركات خاضع لتأثير جوهرى على أعماله من قبل قرارات مؤجلة بإصدارها جهات سلطوية، والسيطرة على وسائل الإعلام تتيح لأصحاب السيطرة المذكورين، التأثير

على الجدول العام، على إمكانية منع معلومات صحافية عن الجمهور في مسائل لا تزوق لهم (أصحاب الأسهم) وبالطبع على تقديم خدمات إيجابية لسياسيين، يتعلق بهم نجاح مصالحهم التجارية الأخرى إلى حد بعيد!»

تضييق المساحات الصحافية سببه قرارات اتخذها «غرباء» عن المهنة

دمج «ريشت» و «القناة العاشرة»، هو في نهاية المطاف دمج لشركتين، لإطاري «برنس»، وهذا يعود إلى أن الإعلام بمعظمه السائح في إسرائيل هو إعلام تجاري، بمعنى أنه مملوك لجهات خاصة، يسيطر على أسهمها وبالتالي سياساتها وقراراتها، أصحاب مصالح تتجاوز ما يفترض أن توفره الصحافة بمفهومها «البيسيط»: الحق والحرية في التعبير وحق الجمهور في معرفة الحقيقة، فهذا معيار سيختلف سياقه وإطاره حين يتولى البت فيه من قد يعتبر التعبير والمعرفة مصدر ضرر لأرباحهم.

يلخص هذا جزئياً الحاصل في خارطة الإعلام الإسرائيلي، فزوغ قنوات البث التجارية، التي كسرت احتكار الإعلام الرسمي الإسرائيلي التلفزيوني المشهد، حمل معه سلبيات إلى جانب الإيجابيات المتعلقة بتوسيع المساحة المضادة بالكشافات الصحافية. لقد دخل اللاعبون التجاريون والاقتصاديون، وهم بطبيعة الحال من كبار الأثرياء، إلى المشهد وابتوا أصحاب قرار بعيد المدى.

ما يمكن أن يحدث الآن من حيث تضييق مساحات التغطية التي توجه النقد للحكومة والسلطات عموماً، لا يعود إلى تغيير في وجهة نظر محررين أو صحافيين، بل سببه قرارات اتخذها عملياً «غرباء» عن المهنة؛ وفي الوقت نفسه المسيطرون على مصادر تمويلها وتشغيلها. هذه معضلة لا يمكن إلا الإقرار بها، والتي قلما يقتررب منها أشد النقاد حدة في إسرائيل، ذلك لأن الصفة التجارية للإعلام تحظى بما يشبه القداسة، المشتقة من تقديس السوق الحرة، كما نسمى.

هذه السيطرة التجارية تمس الصحافة من نافذتي المصادقية والحرية. على اعتبار أن المصادقية هي درجة الصخة، أو قوة حقيقة المعلومة الصحافية المطروحة، وأن الحرية هي المسألة المرتبطة بال رأي، الحدود المفتوحة أو المتاحّة للرأي، ومدى استيعاب آراء مختلفة حد التناقض

بينها في وسيط اعلامي ما. وكل تدخل «غريب الاعتبارات» في مسألة النشر والتحقيق الصحافي وطرح مروحة واسعة من الآراء والتحليلات، يمس مباشرة بالمصادقية والحرية، ويزداد هنا حدة وسلبية حين تكون الاعتبارات عبارة عن تقاطع ما بين أصحاب مصالح مالية (أثرياء مسيطرون في وسيلة إعلام) وبين متخذي قرار سلطوي، يملكون تأثيراً على حركة الاقتصاد بشتى قطاعاته، وبالتالي أرباحه.

سياسة «التنافس الوهمي» الحكومية تؤدي فعلياً إلى انهيار وسائل إعلام بدوره طالب «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» مفوضية مكافحة الاحتكار باشتراط المصادقة على الدمج ببنود توضح العلاقات بين أصحاب الأسهم وبين العاملين في مجال المضامين الإخبارية.

وأضاف، على لسان د. تهيل شفاترس ألتشولر، وهي زميلة بحث كبيرة في المعهد، أن هذا الدمج هو دليل ميداني على أن تصريحات وزير الإعلام وأعضاء كنيست بأن وضع الأنظمة سوف يؤدي إلى منافسة سليمة في السوق، هي تصريحات منزوعة من الواقع. هذه التصريحات الفارغة وسياسة الإعلام التي تقودها الحكومة، والتي تتجسد أخيراً بقانون للنائب اليكودي يوف كيش لفتح سوق الإعلام، تؤدي فعلياً إلى انهيار وسائل إعلام ولا تعالج المشاكل الجوهرية في سوق الإعلام الإسرائيلي المحدود والمغلق، أضافت.

الباحثة تشير إلى أن الحكومة مشغولة منذ ثلاث سنوات بشكل مهووس بقنوات البث والإعلام العامة الرسمية، بدلا من تركها تعمل، وهي تدفع بإجراءات لتعميق التنافس التجاري الوهمي على سوق صغيرة، ويجري هذا وسط تجاهل سوق الإعلام الرقمي الذي يفتقر لأي تنظيم.

الإعلام المسيطر يمشي عموماً يداً بيد مع جهاز الحكم!

هناك جوانب أعمق وأكثر خطورة من هذه المواجهة النفعية- السياسية في أي تقليص «للحراك الصحافي النقدي» على محدوديته في إسرائيل. لأنه قد يسد حتى الهامش الضيق المتاح الذي يولّفه هنا وهناك صحافيون ومحللون فلائيل يقولون الحقيقة بصوت واضح، عما تركته إسرائيل كمؤسسة حاكمة وحكومة وسلطة ضد الفلسطينيين. هنا يجدر

معادلة الربح والخسارة من «الدمج» واضحة ويمكن اشتقاقها بسهولة!

اليها طالباً إعادة النظر في القرار كونه «يمس بشكل كبير بالحق بالخصوصية...»

أكبر المستفيدين هم من يقومون معارك وحروباً ضد أية جهة نقدية صحافية

قبل أشهر كتب أوري سافير، أحد الدبلوماسيين السابقين، أن «رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو يتصرف كمن يتطلع إلى الإعلام الزائف. وحسب فكره، فإن المواطنين المعنيين بحقائق الحياة (مثل تحقيقات الشرطة) هم خطر على حكمه، وهم ضحايا «الإعلام اليساري» الذي يعني بصيد الساحرات ضده. كل حقيقة هي أبناء ملفقة. الإعلام هو بالفعل كلب الحراسة للديمقراطية. فكلما كان النظام أقل ديمقراطية، فإن أكاذيب الحكومة تكون أكبر، وكل شيء في الدولة يحصل بذنب قوى المعارضة. الاحتلال ليس احتلالاً، بل تحرير لبلادنا وأجدادنا؛ محافل إنفاذ القانون تدار غير مرة من جماعات سياسية ذات مصالح؛ محكمة العدل العليا هي يسارية على نحو ظاهر، كل العرب مخربون؛ العالم كله ضدنا؛ الإعلام يساري والمعارضة خائنة. هذه فقط جزء من الشعارات التي تبنيها الحكومة للجمهور. في مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، سواء في أميركا ترامب أم في إسرائيل نتنياهو، هناك واجب لمعارضة شجاعة، مجتمع مدني نشط يخرج للنظahr وإعلام نزيه. دوره هو أن يعكس الواقع بشكل موضوعي، حتى لو لم يكن حياً دوماً». ويتابع سافير: «مسموح للمصاحفي أن يعرب عن مواقفه، ولكن ألا يشوه الواقع، المصادقية والأخلاقية تقبعان في أساس مهنة الإعلام. هذا صحيح بالنسبة لمعظم الإعلام الإسرائيلي، ناهيك عن الصحافيين الأكثر شجاعة، مثل إيلانا دايان، رفيف دروكر، أمنون أبرموفتش، بن كسببت وغيرهم. ليس لديهم خشية من سلطة الحكم، وهم يستندون إلى مصادر ذات مصداقية. أما صناعة الأنباء الملفقة فتديرها الإدارة، هنا وفي دول أخرى. هدف الحكومة بحكم طبيعتها

يستمررون بالكذب عليكم كل مساء. هذا ما تشكله تقاريرهم، أخبار مزيفة كبيرة.»

أبرز أشكال تدخل نتنياهو جلب عليه ملف القضية ٢٠٠٠

أبرز أشكال تدخل نتنياهو هو ما جلب عليه ملف التحقيق الذي يعرف بالقضية ٢٠٠٠، وموضوعها تسجيلات تحمل التهمة بأن رئيس الحكومة الإسرائيلية، خطط لعقد صفقة مع صاحب صحيفة «يديعوت هيهوم» المجانية (التي يقال تهكماً إن نتنياهو هو محررها الفعلي لشدة إيجابية تغطيتها له)، مقابل تغيير سياسة النشر في صحيفة موزيس. في هذا الإطار يقول محللون إن الشرطة تنسب لرئيس الحكومة شبهة الرشوة كون إضعاف الصحيفة المجانية سيخدم منافستها ماليا مباشرة من خلال المساحات الإعلانية، وكانت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية نشرت أن لقاءات نتنياهو وموزيس بدأت منذ العام ٢٠٠٩. حيث كان نتنياهو يقف أمام معركة انتخابية صعبة وحاول إحباط الهجوم عليه من قبل الصحيفة الأكثر انتشاراً في البلاد آنذاك، ولزيادة التحديد، هناك معركة بين نتنياهو وبين القناة العاشرة التي باتت مساحة حريتها في التغطية الصحافية محل تساؤلات. فالصحافي رفيف دروكر العامل في هذه القناة تقدم بالتماس إلى المحكمة العليا (بعد أن رفضت المحكمة المركزية طلبه) لاستصدار قرار يلزم نتنياهو بكشف مواعيد محادثات أجراها مع ناشر صحيفة «يسرائيل هيوم» الثري الأميركي اليهودي، شيلدون إدلسون، ومحرر الصحيفة السابق، عاموس ريغف، دروكر أراد عملياً كشف ما إذا كان نتنياهو هو «رئيس التحرير الفعلي» للصحيفة، بمعنى أنه يتدخل في مضامين بل في عناوين الصحيفة، كما تدعي جهات صحافية إسرائيلية. وبعد أن أمرت المحكمة نتنياهو بذلك، توجه الأخير

تطرح الآن أسئلة عن هوية الرابح الأكبر من دمج «القناة العاشرة» و«ريشت»، وذلك من باب احتمال تقليص مساحة الحرية الصحافية الإخبارية في الشركة الجديدة. وهناك تلميحات واضحة إلى أن أكبر المستفيدين هم من يقومون معارك وحروباً ضد أية جهة نقدية صحافية، وتقع «القناة العاشرة» في صفوفها الأولى، بينما يقف في مواجهتها وفي الصفوف الأولى أيضاً وزراء اليمين الحاكم وفي مقدمتهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. أي أن معادلة الربح والخسارة واضحة ويمكن اشتقاقها بسهولة.

خلفية هذا التقدير هي المعركة الشغواء التي تواصلها الحكومة الحالية ورئيسها بنيامين نتنياهو، تحديداً وشخصياً، ضد كل جهاز إعلام إسرائيلي لا يتساقق مع طروحاته وغاياته - على الرغم من أنه يمنحه الغطاء التام في السياسات «الكبرى» ضد الفلسطينيين والعرب! - وقد تدخل نتنياهو بشكل فظ محاولاً تغيير بل تقويض الخارطة الإعلامية الإسرائيلية.

لقد هاجم بنيامين نتنياهو وسائل الإعلام الإسرائيلية مراراً، متهما إياها باختلاق أخبار مزيفة. مثلاً، في إحدى المرعات زعم أن وسائل الإعلام تحدثت عن مواجهة لم تكن قائمة، بعد انتهاء التحقيق معه وزوجته سارة وابنه يائير في الملف ٤٠٠٠، مع شهود الادعاء ممن تم تجنيدهم. ربما لم تكن معلومة أدلى بها صحافي ما، مرة من بين ألف مرة، كاملة الدقة، لكنها تتحول بيدي نتنياهو إلى فرصة للهجوم المضاد.

وهكذا كتب نتنياهو عبر صفحته في الفيسبوك منشوراً وإلى جانبه شعارات جميع وسائل الإعلام الإسرائيلية التي تمثل برأيه اليسار الإسرائيلي وقال: «ها هنا مثال آخر للأخبار المزيفة اليومية: مراسلون ومحللون منغفوخون بالأهمية الذاتية أمثال موشيه نوسباوم، يتحدثون عن مواجهات مع شهود الادعاء وهذا الامر لم يكن موجوداً أصلاً. هم

هو أن تسوق نفسها للجمهور ولهذا فإنها تلون الواقع بالوان الدعاية. هذه المعركة في إسرائيل هي اليوم في ذروتها، ونتنياهو لا شك انه لا يزال يتصدرها، ولكن الألوان لم يفت بعد.»

إعلام لا يكشف أمام الجمهور مكامن الخلل السياسي العميق

هذا مثال على تعمق الجدل الذي لا ينحصر في مصير وسيلة إعلام، محددة، بل يطال ركائز سياسية وثقافية عميقة في الحلبة الإسرائيلية. ولكن يجب القول، بل إعادة تأكيد القول بالأحرى، إن إبقاء الإعلام بأكثر صيغه جراً على تآبوهات ومسائل يخشى الاقتراب منها، ليس خوفاً من السلطة الحاكمة، بل من «الرأي العام للإجماع القومي»، وهو المرتبط بمصلحة أصحاب وسائل إعلامية من «التجارة» في مغالبة السوق والزبائن، يبقى أي جدل بعيداً عن الوصول إلى العمق المطلوب. وهنا يستغل سياسيون يتقنون الانتهازية والتخريض الأمر لاتهام الإعلام الذي ينتقدهم بـ«اليسارية»، وهو الذي يحاذر كيلا تعلق به هذه «التهمة»، فيصبح مخطئاً مرتين: مرة حين يغازل القاسم المشترك الواسع ويتساقق مع الحكومة في «المسائل الكبرى»، ومرة أخرى حين لا يكشف أمام الجمهور مكامن الخلل السياسي العميق، لتبقى الشرائح الواسعة في جيب السلطة، قابلة للاستغلال والتخريض على الدوام. هذه الخاصية لا تقتصر على الإعلام الذي يتزىء بالليبرالية، بل تنطبق في الحقيقة على معسكر كبير في إسرائيل يستخدم جميع مفاهيم ومصطلحات وعبارات «الحكم السليم» و«النزاهة في الحكم» و«النزاهة القانونية»، لكنه يتوقف عن الكلام حين يصطدم بمسائل تطلق عليها السلطة صفات مثل «أمنية» و«قومية» وما شابه. في هذا العمق تكمن الأرضية التي تتيح ليمين شعبي تزيف الواقع وتفصيله لأغراض التخريض والتحميد، وتتبع له أن يحقق النجاحات أيضاً!.

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

مركز المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي